صحتِ ادائے جمعہ کے لیے شرطِ سلطان کی فقہی حیثیت: ایک تحقیقی مطالعہ

محمد توحید الاسلام بن ابو طاہر، نواکھالی

فاضل دار العلوم معین الاسلام ہاٹ ہزاری – چٹاگانگ، فاضل فی الفقہ والافتاء، جامعہ عربیہ نصیر الاسلام ناظرہاٹ – چٹاگانگ، بنگلہ دیش

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه ومَنْ والاه، أما بعد:

حنفی مذہب میں جمعہ کی نماز کی ادائیگی کے صحیح ہونے کے لیے چند شرائط ذکر کی گئی ہیں۔ ان میں سے ایک یہ ہے کہ: "(اسلامی ریاست کے) سلطان (خلیفہ) یا اس کے نمائندے کی موجودگی ہو یا اس کی اجازت موجود ہو"۔ [۱] جس سے یہ سمجھا جاتا ہے کہ اگر یہ شرط نہ پائی جائے (جیسے: جن مقامات پر اسلامی حکومت قائم نہیں ہے، وہاں یہ شرط نہیں پائی جاتی) تو مسلمانوں کی جمعہ کی نماز صحیح نہیں ہوگی۔ [۲] تو اس شرط کی حقیقت کیا ہے؟ کیا یہ شرط ہر حالت میں لاگو ہوتی ہے، یا اس کے لئے کوئی مخصوص دائرۂ اطلاق ہے؟ اس مقالہ میں ہم اس مسئلہ کو واضح کریں گے، إن شاء الله تعالی۔ وما توفیقی إلا بالله۔

---

[۱] قال الإمام أبو حنيفة: لا تكون جمعة إلا بإمام. قلت -محمد الشيباني-: أرأيت رجلا صلى بالناس يوم الجمعة ركعتين من غير أن يأمره الأمير؟ قال -أبو حنيفة-: لا يجزيهم، وعليهم أن يستقبلوا الظهر. قلت: فإن كان الأمير أمره بذلك أو كان خليفة الأمير أو صاحب شرطة أو القاضي؟ قال: تجزيهم صلاتهم. الأصل (۳۱۰/۱، وزارة الأوقاف - قطر). * قال الطحاوي: الجمعة بغير سلطان: قال أصحابنا لا تجزيء. مختصر اختلاف العلماء، ۳٤٥/۱. وقال في المختصر: ولا يقوم بها إلا ذو سلطان اهـ، كأمير، ووال، وقاض. * وقال القدوري في المختصر: ولا تجوز إقامتها (أي الجمعة) إلا بالسلطان أو من أمره السلطان اهـ. وقال: وإنما شرط فيها السلطان؛ لأنها لا تفعل إلا بأمره. شرح مختصر الكرخي، ۵۳۹/۱. * وقال القاضي الغزنوي: ولا تجوز إقامتها إلا بأمر السلطان. الحاوي القدسي، ۱/ ۲۳۷. * في درر الحكام (۱۳۷/۱): (و) شرط صحتها أيضا (السلطان أو من أمره السلطان) بإقامة الجمعة اهـ. * وفي كنز الدقائق: شرط أدائها المصر.. والسلطان أو نائبه اهـ. * وفي العناية (٥٤/۲): (ولا يجوز إقامتها إلا للسلطان) أي للوالي الذي لا والي فوقه، وكان ذلك الخليفة (أو لمن أمره السلطان) اهـ. * وفي البناية (٤٩/۳): (ولا يجوز إقامتها) أي إقامة الجمعة (إلا للسلطان) أراد بالسلطان الخليفة.. (أو لمن أمره السلطان) يعني إن لم يكن السلطان يكون إقامتها لمن أمره السلطان، وهو الأمير أو القاضي أو الخطباء هـ. * وفي مجمع الأنهر (۱٦٥/۱): (لا تصح) الجمعة (إلا بستة شروط) هذه الشروط للأداء.. (والسلطان أو نائبه) وهو الأمير أو القاضي أو الخطباء اهـ. * وفي النهر الفائق (۳۵۵/۱): (والسلطان).. أي: وشرط أدائها حضور السلطان أو (نائبه) المأمور بإقامتها اهـ. * وفي فتح باب العناية (٤۰٤/۱) لمنلا علي القاري: (والسلطان) أي وشرط لأداء الجمعة السلطان.. (أو نائبه) وهو من أمره السلطان بإقامتها.. وحضوره وإذنه غير شرط عند مالك والشافعي اهـ. وفي الفتاوى الهندية (۱٤٥/۱): (ومنها: السلطان) عادلا كان أو جائرا.. أو من أمره السلطان وهو الأمير أو القاضي أو الخطباء.. حتى

اوّل: یہ شرط کن کے نزدیک شرط ہے؟

اس بارے میں دو قول موجود ہیں۔

۱۔ جمعہ کی نماز کی ادائیگی کے صحیح ہونے کے لیے سلطان کی اجازت ضروری نہیں ہے، البتہ (اگر وہ موجود ہو) تو اس سے اجازت لینا بہتر ہے۔ ابو الحسین العمرانی الشافعی (۵۵۸ھ) فرماتے ہیں:

يستحب أن لا تقام الجمعة إلا بإذن الإمام.. فإن أقيمت بغير إذنه: صحت، وبه قال مالك، وأحمد، وأكثر أهل العلم. وقال أبو حنيفة، والأوزاعي: لا تصح إقامتها إلا بإذن الإمام أو الوالي من قبله. البيان في مذهب الإمام الشافعي، ٦١٨/٢.

ترجمہ: مستحب یہ ہے کہ امام کی اجازت کے بغیر جمعہ قائم نہ کیا جائے۔ اگر اس کی اجازت کے بغیر جمعہ قائم کیا جائے تو وہ صحیح ہوگا۔ یہ امام مالک، امام احمد اور اکثر اہلِ علم کا قول ہے۔ لیکن امام ابو حنیفہ اور امام اوزاعی کہتے ہیں کہ امام یا اس کے مقرر کردہ عامل کی اجازت کے بغیر جمعہ قائم کرنا صحیح نہیں ہے۔ البیان، ۶۱۸/۲۔

ابن ہبیرہ (۶۰۵ھ) فرماتے ہیں:

فأما إقامة الجمعة فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه: أنه لا تصح إقامة الجمعة بغير إذن الإمام. وقال مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى: إن أقيمت بغير ذلك صحت مع استحبابهم الاستئذان. اختلاف الأئمة العلماء، ١٥٤/١.

ترجمہ: جمعہ قائم کرنے کے بارے میں امام ابو حنیفہ اور امام احمد — اپنی ایک روایت میں — کہتے ہیں کہ امام کی اجازت کے بغیر جمعہ قائم کرنا صحیح نہیں ہے۔ اور امام مالک، امام شافعی اور امام احمد — دوسری روایت میں — کہتے ہیں کہ اس کی اجازت کے بغیر جمعہ قائم کرنا صحیح ہے، البتہ انہوں نے اس سے

لا تجوز إقامتها بغير أمر السلطان وأمر نائبه اهـ.

[٢] (ويشترط لصحتها) سبعة أشياء: الأول: (المصر).. (و) الثاني: (السلطان) اهـ "الدر المختار". قال في رد المحتار (١٣٧/٢): (قوله ويشترط إلخ) قال في النهر: ولها شرائط وجوبا وأداء، منها: ما هو في المصلى، ومنها ما هو في غيره. والفرق: أن الأداء لا يصح بانتفاء شروطه، ويصح بانتفاء شروط الوجوب اهـ. وينظر: النهر، ٣٥٢/١.

اجازت لینے کو بہتر سمجھتے ہیں۔ اختلاف الأئمة العلماء، ١/١٥٤۔

یہی شافعی [٣]، مالکی [٤] اور حنبلی [٥] مذاہب کا قول ہے۔ امام طبری اور ابن حزم ظاہری رحمہما اللہ کی رائے بھی یہی ہے۔ [٦]

---

[٣] قال الماوردي (٤٥٠ هـ): صلاة الجمعة لا تفتقر إلى حضور السلطان. الحاوي الكبير، ٢/٤٤٦. وقال النووي (٦٧٦ هـ): ولا يشترط حضور السلطان، ولا إذنه فيها. روضة الطالبين، ٢/١٠. وقال: ولا يشترط لصحة الجمعة حضور السلطان ولا إذنه فيها. المجموع، ٤/٥٠٩. وقال أيضا: فقال الشافعي والأصحاب: يستحب أن لا تقام الجمعة إلا بإذن السلطان أو نائبه، فإن أقيمت بغير إذنه ولا حضوره جاز وصحت، هكذا جزم به المصنف والأصحاب، ولا نعلم فيه خلافا عندنا.. مذهبنا أنها تصح بغير إذنه وحضوره وسواء كان السلطان في البلد أم لا. المجموع، ٤/٥٨٣. وقال ابن الرفعة (٧١٠ هـ): حضور الإمام وإذنه في عقدها (الجمعة) ليس بشرط في صحتها على المذهب، كما في الحج. كفاية النبيه، ٤/٣٢٣. وقال زكريا الأنصاري (٩٢٦ هـ): (ولا يشترط حضور السلطان) الجمعة ولا إذنه فيها كسائر العبادات لكن يستحب استئذانه فيها. أسنى المطالب، ١/٢٥١. وقال زين الدين المعبري (٩٨٧ هـ): ولا يشترط عندنا إذن السلطان لإقامتها. فتح المعين، صفحة ١٩٧. وينظر: الأم للشافعي (١/٢٢١)، المهذب للشيرازي (١/٢٢٠)، الوسيط في المذهب (٢/٢٦٨-٢٦٩)، حلية العلماء (٢/٢٩٦)، العزيز شرح الوجيز (٢/٢٦٢)، فتح الباري لابن حجر (٢/٣٨١، ٢/١٩٠).

[٤] قال القاضي عبد الوهاب (٤٢٢ هـ): وليس من شرط وجوب الجمعة ولا من شرط صحتها ولاية من السلطان. المعونة، صفحة ٣٠٥. وقال ابن عبد البر (٤٦٣ هـ): وتصح الجمعة بغير سلطان. الكافي، ١/٢٤٩. وقال ابن الحاجِب (٦٤٦ هـ): ولا يشترط (لأدائها) إذن السلطان على الأصح. جامع الأمهات، صفحة ١٢٢. وينظر: المدونة (١/٢٣٣، فيمن تجب عليه الجمعة)، شرح الزرقاني على الموطأ، ١/٦١٦. قوله: (على الأصح) فإن خالفه يحيى بن عمر من المالكية (يراجع: شرح التلقين، ١/٩٥٤-٩٥٥)، قال ابن شاس (٦١٦ هـ): ولا يشترط حضور السلطان فيها ولا إذنه، وقال يحيى بن عمر: لا تقام الجمعة إلا بالإمام الذي تخاف مخالفته. وقال محمد بن مسلمة: لا يصلي الجمعة إلا سلطان أو مأمور أو رجل مجتمع عليه. عقد الجواهر الثمينة، ١/١٥٩. قال الشيخ خليل (٧٧٦ هـ): (ولا يشترط إذن السلطان على الأصح) "الأصح" عبر عنه ابن راشد بالمشهور، لكنه يستحب إذنه. والقول بأن إذنه من شروط الأداء نقله يحيى بن عمر، فقال: الذي أجمع عليه مالك وأصحابه أن الجمعة لا تقام إلا بثلاثة شروط: المصر، والجماعة، والإمام الذي تخاف مخالفته، فمتى عدم شيء من هذه لم تكن جمعة. وقال ابن مسلمة في المبسوط: لا يصليها إلا السلطان، أو مأمور، أو رجل مجمع عليه، ولا ينبغي أن يصليها إلا أحد هؤلاء. التوضيح، ٢/٤٩.

[٥] قال الكَلْوَاذَاني (٥١٠ هـ): ولا يشترط في انعقاد الجمعة والعيدين إذن الإمام. الهداية، صفحة ١١٠. وقال ابن قدامة (٦٢٠ هـ): ولا يشترط للجمعة إذن الإمام.. لكن إن أمكن استئذانه فهو أكمل وأفضل. الكافي، ١/٣٣٠. وقال أيضا: واختلفت الرواية في شرطين آخرين:.. والثانى، إذن الإمام.

۲۔ جمعہ کی نماز قائم کرنے کے لئے سلطان یا اس کے نمائندے کی موجودگی یا اس کی اجازت ہونا ضروری ہے، ورنہ جمعہ صحیح نہیں ہوگا۔ یہ حنفی مذہب کا قول ہے۔ [۷] یہ رائے چند تابعین اور دیگر متعدد علماء سے بھی منقول ہے۔ [۸]

والصحيح أنه ليس بشرط. وبه قال مالك، والشافعي، وأبو ثور. المغني، ٢٠٦/٣. وقال مجد الدين بن تيمية (٦٥٢ هـ): ولا يشترط إذن الإمام لجمعة ولا عيد ولا استسقاء. المحرر، ١٤٣/١. وقال المرداوي (٨٨٥ هـ): (ولا يشترط إذن الإمام) هذا المذهب، وعليه الأصحاب. الإنصاف، ٣٩٨/٢. وقال الحَجّاوي (٩٦٨ هـ): ولا يشترط لصحة الجمعة إذن الإمام. الإقناع، ١٩٥/١. وقال ابن النجار (٩٧٢ هـ): ولصحتها شروط، ليس منها إذن الإمام. منتهى الإرادات، ٣٥١/١. ⋆ ولأحمد في الباب روايتين، انظر: الجامع لعلوم الإمام أحمد، ٤٧٠/٦-٤٧٢.

[٦] قال ابن حزم (٤٥٦ هـ): وتصلى (الجمعة) في كل قرية صغرت أم كبرت، كان هنالك سلطان أو لم يكن. المحلى، ٢٥٢/٣. وقال أيضا: ولا فرق بين الإمام في الجمعة والجماعة فيها وبين الإمام في سائر الصلوات والجماعة فيها، فمن أين وقع لهم رد الجمعة خاصة إلى السلطان دون غيرها؟! - المحلى، ٢٥٦/٣. قال ابن عبد البر: وهو قول الطبري: إن الجمعة تجب إقامتها بغير سلطان. الاستذكار، ٣٨٨/٢. وينظر: التمهيد له أيضا، ١٢٤/٧.

[٧] قال الفقيه أبو الليث: قال الشافعي: السلطان ليس بشرط لإقامة الجمعة. وعندنا: شرط. مختلف الرواية (٤٨٣/١، ط. مكتبة الرشد). * وقال السرخسي في المبسوط (٢٥/٢): والسلطان من شرائط الجمعة عندنا اهـ. * وفي البدائع (٢٦١/١): وأما السلطان فشرط أداء الجمعة عندنا حتى لا يجوز إقامتها بدون حضرته أو حضرة نائبه اهـ. وقال الإسبيجابي (٥٩١ هـ): ولا يجوز إقامتها إلا بسلطان أو من أمره السلطان، وهذا عندنا. زاد الفقهاء (٢٢١/١، جامعة أم القرى - السعودية). ⋆ وفي المحيط البرهاني (٦٨/٢): والشرط الثاني: السلطان، أو نائبه من الأمير أو القاضي، هذا مذهبنا اهـ. وقال السغناقي: ولا يجوز إقامتها إلا للسلطان أو لمن أمره السلطان: وهذا مذهبنا اهـ "النهاية". وقال الزيلعي في تبيين الحقائق (٢١٩/١): شرط أدائها السلطان أو نائبه اهـ.

[٨] قال أبو عبد الله -رجل من أصحاب النبي ﷺ-: الزكاة والحدود والفيء والجمعة إلى السلطان. الأموال لابن زنجويه (٢١٤٣)، مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (٢٩٩/٣)، أحكام القرآن للجصاص (١٣١/٥)، المحلى لابن حزم، ٧٦/١٢. * وقال عبد الله بن محيريز (٨٧ هـ): «الحدود والفيء والجمعة والزكاة إلى السلطان». أورده ابن زنجويه في الأموال (٢١٤٤) واللفظ له، وابن أبي شيبة (٣٠٣٢٩، ت الشثري). * وقال عطاء الخرساني: إلى السلطان الزكاة والجمعة والحدود. المصنف لابن أبي شيبة (رقم: ٣٠٣٣٠). * وكان سليمان بن يسار يقول: لا يقيم الجمعة إلا من أقام الحدود. الأوسط لابن المنذر، ١٢٣/٤. * وهو قول الأوزاعي، ومحمد بن مسلمة، ويحيى بن عمر المالكي. التوضيح لابن الملقن (٤٤٩/٧)، الغاية في شرح الهداية (١٥٢/٥، ن: أسفار - الكويت)، عمدة القاري، ١٩١/٦. وينظر: التمهيد لابن عبد البر (٢١٣/٦، ت بشار). * قال الجصاص: وقد روى

دوم: ان کے اختلاف کا محل

اس مسئلہ میں علماء کے اختلاف کا محل متعین کرتے ہوئے ابن عبد البر رحمہ اللہ (٤٦٣ھ) فرماتے ہیں:

ولا يختلف العلماء: أن الذي يقيم الجمعة السلطان، وأن ذلك سنة مسنونة، وإنما اختلفوا عند نزول ما ذكرنا، من موت الإمام، أو قتله، أو عزله والجمعة قد حانت: فذهب أبو حنيفة، وأصحابه، والأوزاعي، إلى أنهم يصلون ظهرا أربعا. وقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور: يصلي بهم بعضهم بخطبة، ويجزئهم. التمهيد (١٢٥/٧، ت بشار). وينظر: الاستذكار له أيضا، ٣٨٩/٢.

ترجمہ: علماء کے درمیان اس بارے میں کوئی اختلاف نہیں ہے کہ جو شخص جمعہ قائم کرے گا وہ سلطان ہوگا، اور یہی جاری سنت (معمول) ہے۔ انہوں نے اس وقت اختلاف کیا جب مذکورہ صورت پیش آئی، یعنی امام وفات پا جائے، یا قتل کر دیا جائے، یا معزول ہو جائے اور جمعہ کا وقت بھی ہو جائے۔ اس صورت میں امام ابو حنیفہ اور ان کے اصحاب، نیز امام اوزاعی رحمہ اللہ کا مذہب یہ ہے کہ لوگ چار رکعت ظہر ادا کریں گے۔ اور امام مالک، امام شافعی، امام احمد، امام اسحاق اور امام ابو ثور رحمہم اللہ کہتے ہیں کہ ان میں سے بعض لوگ خطبہ کے ساتھ جمعہ کی نماز پڑھا دیں گے اور یہی ان کے لئے کافی ہوگا۔ التمهيد، ٧/١٢٥۔

نحو قولنا عن الزهري، وسليمان بن يسار، ورواه الحسن عن رجل من أصحاب النبي ﷺ. شرح مختصر الطحاوي، ١٢٥/٢.

قال ابن المنذر (٣١٩ هـ): مضت السنة بأن الذي يقيم الجمعة هو السلطان، أو من قام بها بأمره. واختلفوا في الجمعة تحضر وليس معهم أمير. فقال الأوزاعي، وأصحاب الرأي: يصلون ظهرا أربعا. وقال الحسن: أربع إلى السلطان فذكر الجمعة. وقال حبيب بن أبي ثابت: لا تكون جمعة إلا بأمير وخطبة. وقالت طائفة: يصلى بهم بعضهم ويجزيهم، هذا قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور. الإشراف، ١١٠/٢-١١١. وانظر أيضا: إعلاء السنن، ٨٠/٨. قال الماوردي (450 هـ): وذهب أبو حنيفة إلى أن الجمعة لا تنعقد إلا بحضور السلطان أو من ينوب عنه من قاض أو شرطي، وبه قال الحسن، والأوزاعي. الحاوي الكبير، ٤٤٦/٢. وقال ابن قدامة (620 هـ).: والثانية: هو شرط. روى ذلك عن الحسن، والأوزاعي، وحبيب بن أبي ثابت، وأبي حنيفة. المغني، ٢٠٦/٣. وقال النووي (676هـ): وقال الحسن البصري والأوزاعي وأبو حنيفة لا تصح الجمعة إلا خلف السلطان أو نائبه أو بإذنه. المجموع، ٥٨٣/٤.

یعنی عام طور پر اسلامی ریاست کا سلطان ہی جمعہ قائم کرتا ہے۔ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے زمانے سے لے کر صدیوں تک جمعہ اسی طریقے سے قائم ہوتا چلا آیا ہے۔ لیکن اگر ایسی صورت پیش آ جائے کہ سلطان جمعہ قائم نہ کر سکے (مثلاً وہ وفات پا جائے) تو اس وقت مسلمان کیا کریں گے؟ کیا وہ خود کسی خطیب کو مقرر کر کے جمعہ قائم کریں گے یا ظہر کی نماز ادا کریں گے؟ ایک جماعتِ علماء کی رائے یہ ہے کہ وہ جمعہ ادا کریں گے، جبکہ دوسرے گروہ کا مذہب یہ ہے کہ وہ ظہر ادا کریں گے۔

قابل ذکر ہے کہ جس طرح کی صورتِ حال ابن عبد البر رحمہ اللہ نے بیان کی ہے، اس میں امام ابو حنیفہ اور ابو یوسف رحمہم اللہ کا مذہب یہ ہے کہ مسلمان جمعہ ادا نہیں کریں گے (یعنی جمعہ ادا کرنے پر وہ صحیح نہیں ہوگی)، بلکہ ظہر ادا کریں گے۔

لیکن امام محمد رحمہ اللہ کا قول یہ ہے کہ اس صورت میں مسلمان متفق ہو کر کسی کو امام بنا کر جمعہ قائم کریں گے۔ [۹] ہمارے حنفی فقہاء نے اس بارے میں

---

[۹] قال الفقيه أبو الليث (۳۷۳ هـ): روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: في والي مصر مات، ولم يبلغ الخليفة موته حتى مضت بهم جمع، فإن صلى بهم خليفة الميت أو صحاب شرطته، أو القاضي أجزأهم، وإن اجتمعت العامة على أن يقدموا رجلا لم يأمر القاضي به، ولا خليفة الميت، لم يكن لهم جمعة. ⋆ وروى إبراهيم بن رستم عن محمد قال: لو مات عامل أفريقية، أو عامل بعيد عن الخليفة، فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم، حتى يأتيهم عامل، فصلى بهم جاز. قال محمد: صلى علي بن أبي طالب بالناس الجمعة، وعثمان بن عفان محصور. عيون المسائل، ۳٤/۱. وانظر: بدائع الصنائع، ۲٦۱/۱. * قال أحمد الناطفي (٤٤٦ هـ): «وإن مات ولي المصر فأجمع العامة أن يقدموا رجلا يصلي بهم الجمعة بغير أمر القاضي، أو صاحب الشرطة، أو خليفة الميت، لم تجز الجمعة، وبأمر واحد من هؤلاء جاز» ذكره في «المجرد عن أبي حنيفة».

⋆ وقال محمد في «نوادر ابن رستم»: «لو مات صاحب إفريقية - وهي من بلاد المغرب - فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم صلاة الجمعة إلى أن يجيئهم عامل أمير المؤمنين، جازت صلاته، وقد صلى بالناس صلاة الجمعة، وعثمان محصور، اجتمع عليه الناس». ⋆ وفي «نوادر ابن سماعة عن محمد»: «لو غلب على مصر متغلب فصلى بهم الجمعة جاز، وكذلك إذا أجمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة: جاز». الأجناس (۱۲۹/۱-۱۳۰، ن: دار المأثور). ⋆ وقال العمراني الشافعي (٥٥٨ هـ): وقال محمد: إن مات الإمام، فقدم الناس رجلا يصلي بهم الجمعة، جاز ذلك؛ لأن ذلك موضع ضرورة. البيان، ٦۱۸/۲. وينظر: خزانة الأكمل (۱٦۱/۱، ط. العلمية)، المجتبى للزاهدي (۹/۲-۱۰، ط. دار الرياحين)، البناية، ٥۰/۳. * وقال الكاكي (۷٤۹ هـ): وفي المجرد عن أبي

امام محمد رحمہ اللہ کے قول کو قبول کرتے ہیں اور اسی کے مطابق فتوی دیتے ہیں۔ اس کی دلیل کے طور پر وہ حضرت عثمان رضی اللہ عنہ کے محاصرے کے وقت مسلمانوں کی متفقہ رائے سے حضرت علی رضی اللہ عنہ کے ذریعے عید کی نماز کے ادا کرنے کا واقعہ بیان کرتے ہیں (اور یہ واضح ہے کہ جمعہ بھی عید کی طرح ہے)۔ [۱۰] مزید یہ کہ، غزوۃ مؤتہ میں رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے مقرر کردہ تمام ائمہ شہید ہونے کے بعد، صحابہ کرام رضی اللہ عنہم متفقہ طور پر خالد بن الولید رضی اللہ عنہ کو امیر مقرر کرتے ہیں اور ان کی قیادت میں قتال انجام دیتے ہیں۔ یہ بھی امام محمد رحمہ اللہ کے قول کی دلیل فراہم کرتا ہے۔

ابو عبید فرماتے ہیں:

شهدت العيد مع علي بن أبي طالب - وعثمان محصور - فجاء، فصلى، ثم انصرف، فخطب. أخرجه مالك في الموطأ (رقم: ٦١٣، ت الأعظمي)، والشافعي (السنن المأثورة - المزني، رقم: ١٨٠؛ مسند الشافعي - ترتيب السندي، رقم: ٣٢٥)، والطحاوي (شرح مشكل الآثار، ١٦٨/١٣)، وابن حبان (٣٦٠٠)، وأبو نعيم (المستخرج، رقم: ٢٥٨٤)، والبيهقي في الكبرى (رقم: ٥٣٧٦، باب الصلاة بغير أمر الوالي)، وإسناده صحيح.

ترجمہ: جب حضرت عثمان رضی اللہ عنہ محصور تھے، تو میں حضرت علی رضی اللہ عنہ کے ساتھ عید کی نماز میں حاضر ہوا۔ انہوں نے لوگوں کے ساتھ عید کی نماز ادا کی، پھر واپس جا کر خطبہ دیا۔ موطأ مالک، حدیث نمبر: ٦١٣۔

حنيفة: لو مات والي مصر، فاجتمعت العامة على تقديم رجل يصلي بهم الجمعة بلا أمر الخليفة والقاضي وصاحب الشرط، الخليفة ميت؛ فلا جمعة لهم. وفي نوادر ابن رستم: صحت جمعتهم. وفي المبسوط: هو الصحيح؛ لاجتماع الناس على علي رضي الله عنه حين أحصر عثمان رضي الله عنه. معراج الدراية (٢٩٨/٢، ط. العلمية). (وصاحب الشرط، الخليفة ميت) كذا في المطبوع، وفي المخطوطة: «وصاحب الشرطة، ولا خليفة الميت». المجلد الأول من "معراج الدراية" (لوحة: ١٩٢/أ، مخطوط بخزانة فيض الله أفندي بإستانبول، تحت رقم: ٨٨٧).

[١٠] اعلم أن لهذه الواقعة وجهين: أحدهما أن عليًا رضي الله عنه صلى بالناس من غير إذن الإمام، وبهذا الوجه استدل الشافعي وأحمد وأصحابهما على أن الجمعة جائزة بغير سلطان ولا إذنه. والثاني أنه صلى بهم، وجازت صلاته لاجتماع المسلمين عليه بتقديمه للصلاة بهم. وبهذا الوجه استدل علماؤنا الحنفية على أن للعوام إقامة الجمعة عند عدم حضور السلطان أو نائبه، إذا اجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة. كما أوضحوه، فاعلمه.

امام طحاوی رحمہ اللہ (۳۲۱ھ) فرماتے ہیں:

وذكر عن محمد: أن أهل مصر لو مات واليهم، جاز أن يقدموا رجلا، يصلي بهم الجمعة، حتى يقدم عليهم وال.. وهذا أصل من: أن كل سبب يخلف الإمام عن الحضور، إذ على المسلمين إقامة رجل يقوم به، وهذا كما فعل المسلمون يوم مؤتة، لما قتل الأمراء، اجتمعوا على خالد بن الوليد. [۱۱] مختصر اختلاف العلماء، ۳۴۵/۱. ونقله عنه ابن بطال (۴۴۹ هـ) في شرح صحيح البخاري (۳۲۶/۲)، وابن الملقن في التوضيح، ۵۴۴/۶.

ترجمہ: حضرت محمد رحمہ اللہ سے روایت ہے: اگر کسی شہر کے باشندوں کا حکمران وفات پا جائے تو ان کے لیے جائز ہے کہ ایک شخص کو آگے بڑھایا جائے، جو نئے حکمران کے آنے تک ان کے ساتھ جمعہ قائم کرے۔ (اس کے بعد آپ حضرت علی رضی اللہ عنہ کے ذریعے عید کی نماز قائم کرنے کا واقعہ بیان کرتے ہوئے فرماتے ہیں:) یہ اس بات کی دلیل ہے کہ اگر کسی وجہ سے امام المومنین حاضر نہ ہو سکیں، تو مسلمانوں کی ذمہ داری ہے کہ ایک ایسا شخص مقرر کریں جو یہ کام انجام دے (جس میں امام حاضر نہ ہو سکیں)۔ یہ جیسے مسلمانوں نے غزوۃ مؤتہ کے دن کیا؛ جب (رسول اللہ ﷺ کے مقرر کردہ) تمام ائمہ (ایک ایک کر کے) شہید ہو گئے، تو سب نے متفقہ طور پر خالد بن الولید رضی اللہ عنہ کو امیر مقرر کیا۔ مختصر اختلاف العلماء، ۳۴۵/۱۔

غزوۃ مؤتہ میں رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے مقرر کردہ ائمہ شہید ہو جانے

[۱۱] قال ابن عبد البر المالكي (۴۶۳ هـ): وهذا موضع اختلف العلماء فيه قديما وحديثا، وصلاة العيدين مثل صلاة الجمعة، والاختلاف في ذلك سواء؛ لأن صلاة علي بالناس العيد وعثمان محصور: أصل في كل سبب تخلف الإمام عن حضوره أو خليفته، أن على المسلمين إقامة رجل يقوم به. وهذا مذهب مالك، والشافعي، والأوزاعي، والطبري، كلهم يقول: تجوز الجمعة بغير سلطان.. وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، وزفر، ومحمد: لا تجزئ الجمعة إذا لم يكن سلطان. وروي عن محمد بن الحسن: أن أهل مصر لو مات واليهم، جاز لهم أن يقدموا رجلا يصلي بهم الجمعة، حتى يقدم عليهم وال.. قد ذكرنا أن حديث أبي عبيد مولى ابن أزهر أصل في هذه المسألة، وإن كان ذلك في صلاة العيد، والأصل في ذلك أيضا: ما فعله المسلمون يوم مؤتة، لما قتل الأمراء، أجمعوا على خالد بن الوليد فأمروه. التمهيد ۱۲۴/۷، ۱۲۶. * وقال العيني: وإذا تعذر حضور الإمام؛ فعلى المسلمين إقامة رجل منهم يقوم به. وهذا كما فعل المسلمون بمؤتة؛ لما قتل الأمراء، اجتمعوا على خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه. عمدة القاري، ۲۳۲/۵.

کے بعد، تمام صحابہ کرام رضی اللہ عنہم نے متفقہ طور پر خالد بن الولید رضی اللہ عنہ کو امیر مقرر کرنے کے واقعہ کو بیان کرتے ہوئے، آپ مزید فرماتے ہیں:

ما كان من خالد رضي الله عنه بلا تولية: لِما رأى من الحاجة إلى ذلك، ففي هذا ما قد دل على أن ما حدث من أمور المسلمين -مما شغل إمامهم عن التولية عليه-، أنه جائز لمن يتولى على القيام بذلك القيام به، بل عليه القيام به، وعلى الناس السمع والطاعة فيه. وقد امتثل ذلك علي بن أبي طالب عليه السلام في صلاة العيد، لما حصر عثمان رضي الله عنه عنها ومنعها، فصلى هو بالناس.. وكان ذلك من علي عليه السلام لِما خاف أن لا يكون للناس يومئذ صلاة عيد. وقد كان محمد بن الحسن - ومن أصله: أن الجمعة لا تقوم إلا بسلطان -، قد قال في السلطان يشغله عنها أمر مما يخاف فوته من أمور المسلمين، ولا يحضر أحد من قبله - ممن يكون له القيام بها -: أن من قدر على القيام بها من الناس، قام بها، فيكون في قيامه بها كقيامه لو قام بها بأمر السلطان -الذي إليه القيام بها-، وعلى الناس سواه اتباعه في ذلك. وكان أبو حنيفة، وأبو يوسف يخالفان محمدا فيما قال من هذا، والقول عندنا في ذلك كما قال [١٢]، لا كما قالا. شرح مشكل الآثار، ١٣/١٦٦-١٦٨.

ترجمہ: خالد رضی اللہ عنہ کے ذریعے امام کی جانب سے تقرری کے بغیر جو کچھ ہوا، وہ ضرورت کے سبب تھا۔ یہ واقعہ اس بات کی دلیل ہے کہ اگر مسلمانوں کے کام میں ایسی ہنگامی صورت پیش آئے کہ امام اس کی نگرانی نہ کر سکے، تو جو شخص اسے انجام دینے کی صلاحیت رکھتا ہو، اس کے لئے اسے قائم کرنا جائز ہے۔ بلکہ اس پر اسے قائم کرنا ضروری ہے۔ اور عوام پر لازم ہے کہ اس معاملے میں اس کی بات سنیں اور اس کی اطاعت کریں۔ حضرت علی علیہ السلام نے عید کی نماز میں اسی کی پیروی کی؛ جب حضرت عثمان رضی اللہ عنہ محصور ہو گئے، تو آپ لوگوں کے ساتھ عید کی نماز ادا کرتے ہیں۔ (اس کے بعد آپ حضرت علی رضی اللہ عنہ کے نماز پڑھانے کے واقعہ کو بیان کرتے ہوئے فرماتے ہیں)۔ حضرت علی علیہ السلام نے ایسا کیا کیونکہ انہوں نے اندیشہ فرمایا کہ (امام کے محصور ہونے کی وجہ سے) اس دن لوگوں کی عید کی نماز ادا نہ ہو جائے۔

---

[١٢] قال محمد بن الحسن الشيباني بعد إيراد حديث صلاة علي رضي الله عنه بالناس صلاة العيد وعثمان رضي الله عنه محصور: وبهذا كله نأخذ. موطأ مالك رواية محمد الشيباني، صفحة ٨٨.

جب سلطان کسی سبب سے جمعہ کی نگرانی نہ کر سکے — جس کی وجہ سے مسلمانوں کے جمعہ ادا نہ کرنے کا اندیشہ ہو — اور اس کی جانب سے کوئی نمائندہ بھی حاضر نہ ہو جو جمعہ قائم کر سکے، تو اس صورت میں امام محمد بن حسن رحمہ اللہ — ان کا ایک اصول یہ ہے کہ: سلطان کے بغیر جمعہ قائم نہیں ہوگا — فرماتے ہیں– جو شخص جمعہ قائم کرنے کی صلاحیت رکھتا ہو، وہ اسے قائم کرے۔ اس کے اس جمعہ کو قائم کرنے کا عمل اسی شخص کے قائم کرنے کے برابر ہوگا جس نے سلطان کے — جس پر جمعہ قائم کرنے کی ذمہ داری تھی — حکم پر اسے قائم کیا۔ اور باقی لوگوں پر لازم ہے کہ اس کی پیروی کریں۔

اس معاملے میں امام ابو حنیفہ اور امام ابو یوسف رحمہما اللہ، امام محمد رحمہ اللہ کے قول سے اختلاف رکھتے ہیں۔ اس بارے میں ہمارے مذہب وہی ہے جو امام محمد رحمہ اللہ نے فرمایا، نہ کہ جو دونوں نے کہا۔ شرح مشکل الآثار، ١٣/١٦٦-١٦٨۔

سوم: اس شرط کو رکھنے کی وجہ کیا ہے؟

اس شرط کو دینے کی سبب یہ ہے کہ جمعہ کی نماز بہت بڑی جماعت کے ساتھ ادا کی جاتی ہے (جہاں بہت سے محلّوں اور علاقوں... کے نمازی جمع ہوتے ہیں)۔ ایسی صورت میں جمعہ کی نماز کو مرکز بنا کر ان کے درمیان شدید اختلاف اور بے نظمی پیدا ہو سکتی ہے۔ مثلاً:

الف۔ کوئی کہے گا: میں امامت کروں گا۔ دوسرا کہے گا: نہیں، بلکہ میں ان کی امامت کروں گا۔

ب۔ ایک جماعت کہے گی: فلاں نماز پڑھائے گا۔ دوسری جماعت کہے گی: نہیں، بلکہ فلاں جمعہ پڑھائے گا۔

ج۔ ایک جماعت قصدًا تھوڑے سے لوگوں کو لے کر پہلے ہی جمعہ پڑھ لے گی، جس کی وجہ سے دوسروں کا جمعہ رہ جائے گا۔

د۔ کوئی کہے گا: ہماری جامع مسجد میں نماز ہوگی۔ پھر کوئی اور کہے گا: نہیں، بلکہ ہماری مسجد میں ہوگی۔

ہ۔ کوئی کہے گا: نماز اس وقت شروع ہوگی۔ دوسرا کہے گا: نہیں، بلکہ فلاں وقت نماز ادا ہوگی۔ اس طرح مزید مختلف قسم کے اختلافات اور بے نظمی پیدا ہوگی۔ نتیجتاً اس اختلاف کی وجہ سے کبھی جمعہ کی نماز کا وقت ختم ہو جائے گا، کبھی نماز کا مستحب وقت گزر جائے گا، اور کبھی ہاتھا پائی، مار پیٹ اور

خونریزی ہو جائے گی-... پس تاکہ جمعہ کی نماز کی جماعت منظم طریقے سے ادا ہو، اور کوئی نزاع یا بے نظمی پیدا نہ ہو؛ اس کے لیے ایسے شخص کی موجودگی ضروری ہے جو اس سے متعلق فتنہ کو دبا سکے اور نماز کی ادائیگی کا مناسب انتظام کر سکے۔ اور وہ شخص سلطان یا اس کا نمائندہ ہے۔ اسی وجہ سے سلطان یا اس کے نمائندہ کی شرط دی گئی ہے۔

اس شرط کی علت بیان کرتے ہوئے سرخسی رحمہ اللہ (٤٨٣ھ) فرماتے ہیں:

ولأن الناس يتركون الجماعات لإقامة الجمعة، ولو لم يشترط فيها السلطان أدى إلى الفتنة؛ لأنه يسبق بعض الناس إلى الجامع، فيقيمونها لغرض لهم، وتفوت على غيرهم، وفيه من الفتنة ما لا يخفى، فيجعل مفوضا إلى الإمام -إليه أحوال الناس والعدل بينهم-، لأنه أقرب إلى تسكين الفتنة.. اشتراط السلطان للتحرز عن تفويتها على الناس. المبسوط، ٢٥/٢. وعينه في: النهاية للسغناقي (٦٩/٤، الكتاب مرقم آليا - الشاملة)، ونحوه في: زاد الفقهاء للإسبيجابي (٢٢٢/١، ن: جامعة أم القرى).

ترجمہ: مزید یہ کہ جمعہ قائم کرنے کے لیے لوگ مختلف جماعتوں کو ترک کرتے ہیں۔ اگر اس میں سلطان کی شرط نہ رکھی جائے تو فتنہ (گڑبڑ) پیدا ہوگا؛ کیونکہ بعض لوگ پہلے جامع مسجد میں جا کر قصداً جمعہ قائم کر لیں گے، جس کے نتیجے میں دوسروں کا جمعہ رہ جائے گا۔ اور اس سے کس قدر فتنہ (فساد) پیدا ہوگا، یہ مخفی نہیں ہے۔ لہٰذا (جمعہ قائم کرنے) کے اس معاملہ کو امام کے سپرد کیا جاتا ہے — جس پر لوگوں کے حالات میں ان کے درمیان عدل قائم کرنے کی ذمہ داری عائد ہے — کیونکہ وہ فتنہ کو سب سے زیادہ ٹھنڈا کر سکتا ہے۔ ... سلطان کی شرط اس لیے رکھی گئی ہے تاکہ لوگوں کا جمعہ رہ جانے سے بچایا جا سکے۔ المبسوط، ٢/٢٥۔

کاسانی رحمہ اللہ (٥٨٧ھ) فرماتے ہیں:

وأما السلطان فشرط أداء الجمعة عندنا حتى لا يجوز إقامتها بدون حضرته أو حضرة نائبه.. لأنه لو لم يشترط السلطان لأدى إلى الفتنة؛ لأن هذه صلاة تؤدى بجمع عظيم، والتقدم على جميع أهل المصر يعد من باب الشرف، وأسباب العلو والرفعة، فيتسارع إلى ذلك كل من جبل على علو الهمة والميل إلى الرئاسة، فيقع بينهم التجاذب والتنازع، وذلك يؤدي إلى التقاتل والتقالي، ففوض ذلك إلى الوالي؛ ليقوم به، أو ينصب من رآه أهلا له، فيمتنع غيره من الناس عن المنازعة، لما يرى من طاعة الوالي، أو خوفا من عقوبته. ولأنه لو لم يفوض إلى السلطان لا يخلو إما أن تؤدي كل

طائفة حضرت الجامع، فيؤدي إلى تفويت فائدة الجمعة، وهي: اجتماع الناس لإحراز الفضيلة على الكمال، وإما أن لا تؤدى إلا مرة واحدة، فكانت الجمعة للأولين، وتفوت عن الباقين، فاقتضت الحكمة أن تكون إقامتها متوجهة إلى السلطان؛ ليقيمها بنفسه، أو بنائبه، عند حضور عامة أهل البلدة، مع مراعاة الوقت المستحب. بدائع الصنائع، ٢٦١/١.

ترجمہ: ہمارے نزدیک جمعہ کی ادائیگی کے لیے سلطان شرط ہے۔ سلطان یا اس کے نائب کی موجودگی کے بغیر جمعہ قائم کرنا صحیح نہیں ہے۔۔ مزید یہ کہ اگر سلطان کی شرط نہ رکھی جائے تو لازماً فتنہ پیدا ہوگا۔ کیونکہ یہ نماز ایک بڑے مجمع کے ساتھ ادا کی جاتی ہے، اور (خطیب بن کر) پورے شہر والوں کے سامنے آنا اسے عزت، فخر اور بلند مرتبہ کا ایک دروازہ سمجھا جاتا ہے۔ اس لیے جن لوگوں کے اندر بلند ہمتی اور قیادت کی خواہش ہوتی ہے وہ سب اس کی طرف بڑھیں گے؛ چنانچہ ان کے درمیان کھینچا تانی اور نزاع پیدا ہوگا، اور یہ باہمی قتل و قتال اور بغض و عداوت تک پہنچا دے گا۔ لہذا جمعہ قائم کرنے کے معاملہ کو حاکم کے سپرد کیا گیا ہے، تاکہ وہ خود اسے نافذ کرے (یعنی جمعہ پڑھائے) یا کسی مناسب شخص کو اس ذمہ داری پر مقرر کرے۔ اس صورت میں دوسرے لوگ یا تو حاکم کی اطاعت کریں گے یا اس کی سزا کے خوف سے آپس کے جھگڑے سے باز رہیں گے۔

مزید یہ کہ اگر اس معاملہ کو سلطان کے سپرد نہ کیا جائے تو ممکن ہے کہ جامع مسجد میں موجود ہر جماعت اپنی اپنی نماز ادا کرے، تو اس صورت میں جمعہ کا فائدہ باقی نہیں رہے گا، اور وہ یہ ہے کہ کامل فضیلت کے حصول کے لیے لوگوں کا جمع ہونا۔ یا (کچھ لوگوں کے فاسد مقصد کی وجہ سے) صرف ایک ہی مرتبہ ادا کیا جائے گا، تو جمعہ پہلے گروہ کے لیے ہوگا اور دوسروں کا جمعہ رہ جائے گا۔ پس حکمت کا تقاضا یہ ہے کہ جمعہ قائم کرنے کی ذمہ داری سلطان کی طرف لوٹائی جائے، تاکہ مستحب وقت کو ملحوظ رکھتے ہوئے شہر کے تمام لوگوں کی موجودگی میں سلطان خود جمعہ قائم کرے یا اپنے نائب کے ذریعہ اسے قائم کرائے۔ بدائع الصنائع، ٢٦١/١۔

علی مرغینانی رحمہ اللہ (۵۹۳ھ) فرماتے ہیں:

(ولا يجوز إقامتها إلا للسلطان أو لمن أمره السلطان)؛ لأنها تقام بجمع عظيم، وقد تقع المنازعة في التقدم والتقديم، وقد تقع في غيره، فلا بد منه، تتميما لأمره. [١٣]

الهداية، ۸۲/۱.

ترجمہ: "(قدوری رحمہ اللہ فرماتے ہیں:) سلطان یا اس کے مقرر کردہ شخص کے بغیر کسی اور کے لیے جمعہ قائم کرنا جائز نہیں"؛ کیونکہ یہ بڑے مجمع کے ساتھ قائم کی جاتی ہے۔ کبھی خود آگے بڑھنے یا کسی اور کو آگے بڑھانے پر اختلاف ہوتا ہے، اور کبھی ان دونوں کے علاوہ دیگر معاملات پر جھگڑا ہوتا ہے۔ لہذا جمعہ کو مکمل کرنے کے لیے سلطان یا اس کے مامور شخص (کی موجودگی یا اجازت) ضروری ہے۔ الهدایہ، ۱/۸۲۔

ابن مودود موصِلی رحمہ اللہ (٦٨٣ھ) فرماتے ہیں:

(ولا بد من السلطان أو نائبه) لأنه لولا ذلك لاختار كل جماعة إماما فلا يتفقون على واحد فتقع بينهم المنازعة، فربما خرج الوقت ولا يصلون، ولأن ذلك يفضي إلى الفتنة، ومع وجود السلطان لا. الاختيار لتعليل المختار، ۸۲/۱.

ترجمہ: "سلطان یا اس کے نمائندہ (کی موجودگی یا اجازت) ضروری ہے"؛ کیونکہ اگر یہ نہ ہو تو ہر جماعت امام منتخب کرے گی اور وہ ایک شخص پر متفق نہیں ہوں گے۔ اس سے ان کے درمیان نزاع پیدا ہوگا، نتیجتاً کبھی (جمعہ کا) وقت گزر جائے گا اور ان کی نماز ادا نہیں ہوگی۔ پس یہ فتنہ (فساد و ہنگامہ) تک پہنچا دے گا۔ لیکن سلطان کی موجودگی میں ایسا نہیں ہوگا۔ (اور اسی وجہ سے سلطان یا اس کے نمائندہ کی شرط رکھی گئی)۔ الاختیار، ۱/۸۲۔

---

[١٣] قال السغناقي (٧١٤ هـ): والمراد من السلطان الخليفة "النهاية". ⋆ قال البابرتي (٧٨٦ هـ): (تقام بجمع عظيم) لكونها جامع الجماعات (وقد تقع المنازعة في التقدُّم) بأن يقول شخص: أنا أتقدم، وغيره يقول: أنا أتقدم (و) في (التقديم) بأن يقدم طائفة شخصا، وأخرى آخر (وقد يقع في غيره) أي في غير أمر التقدم والتقديم: من أداء من يسبق إلى الجامع، والأداء في أول الوقت، وآخره. العناية، ٥٥/٢.

وقال العيني (٨٥٥ هـ): (وقد تقع) أي المنازعة (في غيره) أي في غير ما ذكر من التقدم والتقديم، بأن تقول طائفة: يصلي في مسجدنا، ويقول الآخرون: يصلي في مسجدنا، فتكثر الخصومة والنزاع. (فلا بد منه) أي إذا كان الأمر كذلك، فلا بد من السلطان أو من أمره السلطان. (تتميما لأمره) أي لأمر الجمعة، وتذكير الضمير باعتبار المذكور.. ومن التتميم: أمر السلطان، لقطع المنازعة، وحسم مادة الخلاف. البناية، ٤٩/٣.

ابن الہمام رحمہ اللہ (۸٦١ھ) فرماتے ہیں:

(قوله: لأنها تقام بجمع عظيم إلخ) حقيقة هذا الوجه أن اشتراط السلطان كي لا يؤدي إلى عدمها كما يفيده فلا بد منه تتميما لأمره: أي لأمر هذا الفرض أو الجمع، فإن ثوران الفتنة يوجب تعطيله، وهو متوقع إذا لم يكن التقدم عن أمر سلطان -تعتقد طاعته أو تخشى عقوبته-، فإن التقدم على جميع أهل المصر يعد شرفا ورفعة فيتسارع إليه كل من مالت همته إلى الرياسة فيقع التجاذب والتنازع وذلك يؤدي إلى التقاتل. فتح القدير، ٥٥/٢.

ترجمہ: علی مرغینانی رحمہ اللہ کا قول: "کیونکہ اسے بڑے اجتماع کے ساتھ قائم کیا جاتا ہے..." اس علت کی حقیقت یہ ہے کہ سلطان کی شرط اس لیے رکھی گئی ہے تاکہ جمعہ قائم نہ ہونے کی نوبت نہ آئے، جیسا کہ ان کے قول: "پس اس فرض (یعنی جمعہ) یا اس اجتماع کو مکمل کرنے کے لیے سلطان یا اس کا مامور شخص ضروری ہے" سے سمجھا جاتا ہے؛ کیونکہ فتنہ (ہنگامہ) کے پھوٹ پڑنے سے جمعہ کا ادا نہ ہونا لازم آتا ہے۔ اور یہ اس وقت ہوگا جب (کسی کا) آگے بڑھنا سلطان کے — جس کی اطاعت پر یقین کیا جاتا ہے یا سزا کا خوف کیا جاتا ہے — حکم سے نہ ہو۔ کیونکہ تمام شہر والوں کے سامنے (خطیب بن کر) جانے کو عزت اور برتری سمجھا جاتا ہے۔ لہذا اس (عزت کے حصول) کی طرف ہر وہ شخص دوڑے گا جس کے اندر قیادت کی خواہش ہوگی؛ پس کھینچا تانی اور باہمی نزاع ہوگا، اور یہ مارپیٹ تک پہنچا دے گا۔ فتح القدیر، ٢/٥٥۔

حنفی مذہب کے دیگر علما کے بیان میں بھی اس حقیقت کی بیان آئی ہے، میں ان کو حاشیہ میں ذکر کر رہا ہوں۔ علماء اور طالب العلم قارئین اگر ضروری سمجھیں تو اسے دیکھ لیں۔ [١٤]

---

[١٤] قال الجصاص (٣٧٠): لو جازت بغير سلطان، لتنازعها الناس، ولجاز لكل أحد أن يفعلها في مسجد، فاحتيج لذلك فيها إلى سلطان يقيم رجلا بعينه، ليقطع التنازع، ويحسم الخلاف. شرح مختصر الطحاوي، ١٢٦/٢. * وقال القدوري (٤٢٨ هـ): (والسلطان شرط فيها، فلا يجوز أن تقام إلا بأمره).. أن الجمعة تفوت على الناس إذا سبق إليها من يؤديها، فلو جوزنا للعامة إقامتها، لسبقت طائفة إلى الجامع وقدموها لغرض، ففاتت على أهل المصر، فجعلت إلى السلطان الذي يسوي بين الناس حتى لا تفوتها على بعضهم؛ ولأنها تفعل مع اجتماع الجماعات، ولكل واحد غرض في التقدم، فلا يتفقون على واحد، فيؤدي تنازعهم إلى بطلانها بخروج الوقت. شرح مختصر الكرخي (٥١٥/١، ن: أسفار - الكويت). ⋆ وقال أبو نصر الأقطع (٤٧٤ هـ): ولأنها لو لم تُجعَل إلى السلطان

....

لأدَّى ذلك إلى تفويتها على الناس؛ لأن الواحد يسبِقُ إلى إقامتها لغرض مع نفر يسير، فيفوتها على الباقين، فجُعلت إلى السلطان ليسوي بين الناس، ولا يفوت بعضهم. شرح مختصر القدوري (٥٠٦/٢، ن: دار المنهاج القويم).

قال ابن مازَة (٦١٦ هـ): ولأن الناس يتركون الجماعة هذا اليوم لإقامة الجمعة. فلو لم يشترط فيها السلطان أدى إلى الفتنة لأنه يسبق بعض الناس إلى الجامع، فيقيمونها لفرض لهم وتفوت على غيرهم وفيه من الفتنة ما لا يخفى، فيجعل مفوضا إلى الإمام الذي فوض إليه أحوال الناس والعدل بينهم؛ لأنه أقرب إلى تسكين الفتنة. المحيط البرهاني، ٦٩/٢. * وقال شمس الدين السروجي (٧١٠ هـ): ولأن عند عدم أمر الإمام يبادر كل قوم إلى تقديم إمامهم، ولأن بعضهم قد لا يرتضي بمن يصلي بهم ويختار غير الذي يختاره الآخر؛ فيؤدي ذلك إلى التشاجر والتناحر بينهم. الغاية في شرح الهداية (١٥٤/٥، ن: أسفار - الكويت). * وقال الزيلعي (٧٤٣ هـ): ولأنها تؤدى بجمع عظيم فتقع المنازعة في التقديم والتقدم وفي أدائها في أول الوقت أو آخره فيليها السلطان قطعا للمنازعة وتسكينا للفتنة اهـ. قال الشِّلبي: (قوله قطعا للمنازعة) قال الشيخ أبو نصر -رحمه الله- ولأنها لو لم تجعل إلى السلطان أدى ذلك إلى تفويتها على الناس؛ لأن الواحد يسبق إلى إقامتها لغرض مع نفر يسير، فيفوتها على الباقين، فجعلت إلى السلطان، ليسوي بين الناس، ولا تفوت بعضهم. تبيين الحقائق وحاشية الشلبي، ٢١٩/١.

قال الحدادي (٨٠٠ هـ): (ولا تجوز إقامتها إلا بالسلطان) لأنها تقام بجمع عظيم، وقد تقع المنازعة في التقدم والتقديم، وغير ذلك أي في التقدم بين الإمامين، والتقديم بين الجماعة، وغير ذلك أي في الموضع الذي يصلى فيه، والأداء في أول الوقت وآخره، وفي نصب الخطيب؛ ولأنه قد يسبق بعض الناس إلى الجامع، فيقيمونها لغرض لهم، وتفوت على غيرهم، فجعل أمرها إلى السلطان؛ لأنه أقرب إلى تسكين الفتنة والتسوية بينهم. الجوهرة النيرة، ٨٩/١. ٭ وقال إبراهيم الحلبي (٩٥٦ هـ): الشرط الثاني كون الامام فيها السلطان، إو من اذن له السلطان.. ولأنها تقام بجمع عظيم؛ إذ هي جامعة للجماعات المتفرقة في المساجد، وفي غيرها، وقد تقع المنازعة في التقدم والتقديم، وفي التعجيل والتأخير، فلا بد ممن له الولاية العامة، والكلمة الفاصلة، حسما للمنازعة المفضية إلى العداوة والفتنة، وإلى تفويت الجمعة غالبا. غنية المتملي (١٠١/٣، ن: الجامعة الإسلامية: دار العلوم ديوبند).

وقال ابن نجيم (٩٧٠ هـ): وإنما كان شرطا للصحة؛ لأنها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والتقدم، وقد تقع في غيره فلا بد منه تتميما لأمره. البحر الرائق، ١٥٥/٢. ٭ وقال سراج الدين بن نجيم (١٠٠٥ هـ): لأنها تقام بجمع عظيم فيقع الاختلاف في التقديم والتقديم ويرتفع ذلك بحضور من ذكر. النهر الفائق، ٣٥٥/١. ٭ وقال شيخي زاده (١٠٧٨ هـ): وإنما كان شرطا للصحة لأنها لا تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والتقدم وقد تقع في غيره فلا بد منه تتميما لأمره. مجمع الأنهر، ١٦٥/١. ٭ وقال الشُّرُنْبُلاَلي (١٠٦٩ هـ) في مراقي الفلاح: "و" الثاني من

نوٹ:

۱.– ان کے مذکورہ بالا اس قسم کے بیانات کی روشنی میں بعض لوگ سمجھتے ہیں کہ سلطان کی یہ شرط ’ضروری‘ کے طور پر نہیں دی گئی، بلکہ یہ شرط محض مصلحت اور انتظام کے پیش نظر ذکر کی گئی ہے (یعنی نظم و ضبط قائم رکھنے کے لیے)۔ لہٰذا جہاں فتنہ نہیں ہوگا، وہاں سلطان کی ضرورت نہیں۔ ان کا یہ خیال درست نہیں ہے۔ صحیح بات یہ ہے کہ ہمارے حنفی مذہب کے تمام ائمہ (ابو حنیفہ، ابو یوسف، محمد اور زفر [۱۵] رحمہم اللّٰہ) نے اسے ’لازمی شرط‘ کے طور پر قبول کیا ہے (بہتری کی شرط کے طور پر نہیں)۔ اسی لیے انہوں نے سلطان کے بغیر جمعہ قائم کرنا جائز اور صحیح نہیں کہا۔ [١٦] ان میں سے بعض (یعنی امام محمد رحمہ اللّٰہ) جہاں سلطان کے بغیر جائز کہا ہے، وہاں ضرورت کے سبب کہا۔ [١٧] اس بارے میں کچھ باتیں آئندہ کسی حاشیہ میں آئیں گی، ان شاء اللّٰہ۔

شروط الصحة أن يصلي بهم "السلطان" إماما فيها "أو نائبه" يعني من أمره بإقامة الجمعة، للتحرز عن تفويتها بقطع الأطماع في التقدم اهـ. قال الطحطاوي (١٢٣١ هـ): قوله: "للتحرز عن تفويتها" علة لاشتراط السلطان أو نائبه فيها. قوله: "بقطع الأطماع" متعلق بتحرز، وإنما كانت الأطماع مفوتة لوجود التنازع بين الطامعين في التقدم، فيمكن أن يفوت الوقت، وهم في النزاع. حاشية الطحطاوي على المراقي، صفحة ٥٠٧-٥٠٨.

[١٥] وعند زفر - رحمه الله تعالى - فوات الأصل بفراغ الإمام؛ لأنه يشترط السلطان لإقامة الجمعة، وعند الشافعي - رحمه الله تعالى - فوات الأصل بخروج الوقت؛ لأن السلطان عنده ليس بشرط لإقامة الجمعة. المبسوط للسرخسي، ٣٢/٢-٣٣. ومثله في النهاية للسغناقي.

[١٦] قال الكاساني (٥٨٧ هـ): قال أبو حنيفة وأبو يوسف: تجوز إقامة الجمعة بمنى إذا كان المصلي بهم الجمعة هو الخليفة، أو أمير العراق، أو أمير الحجاز، أو أمير مكة.. أو رجلا مأذونا من جهتهم، ولو كان المصلي بهم الجمعة أمير الموسم وهو الذي أمر بتسوية أمور الحجاج لا غير لا يجوز..؛ لأنه غير مأمور بإقامة الجمعة إلا إذا كان مأذونا من جهة أمير العراق أو أمير مكة. بدائع الصنائع، ٢٦٠/١. ونقله عنه في البحر، ١٥٣/٢. وينظر لهذه المسئلة: مختلف الرواية (٢٣٨/١)، تبيين الحقائق (٢١٨/١)، البناية (٤٧/٣)، مجمع الأنهر (١٦٨/١)، الدر المختار مع رد المحتار، ١٤٣/٢. * قال ابن مَازَةَ (٦١٦ هـ): وإذا ثبت أن السلطان شرط يتفرع على هذا مسائل: أحدها: ما ذكر في «الأصل»: أن رجلا من عرض الناس لو صلى الجمعة بالناس بغير إذن الإمام أو خليفته أو صاحب شرطة أو القاضي؛ لا يجزئهم لفوات شرطها. المحيط البرهاني، ٦٩/٢.

[١٧] قال عالِمْ محمد (١١٢٢ هـ): المصر شرط لأدائها، متفق عليه بين أئمتنا، لا خلاف بينهم فيه،

۲.– جو اوپر ذکر کیا گیا ہے، وہ صرف سلطان کی شرط دینے کی ایک وجہ ہے۔ (لہٰذا صرف اس پر مبنی ہو کر اسی شرط کو 'مقصود لذاتہ' (ذاتی مقصد کے لیے) نہیں قرار دے کر، اسے 'غیر ضروری شرط' یا 'بہتری کی شرط' کہنا مناسب نہیں؛ کیونکہ) سلطان کی شرط دینے کی اصل وجہ اور سلطان کے بغیر جمعہ صحیح نہ ہونے کا بنیادی دلیل وہ حدیث ہے، جس میں رسول ﷺ نے جمعہ کو امام کے ساتھ مربوط فرمایا۔ [۱۸] (اگر وہ حدیث نہ ہوتی، تو اسے شرط کے طور پر نہ دیا جاتا)۔ [۱۹] اور وہ تمام آثار (صحابہ اور تابعین کے بیانات) جن میں جمعہ کو سلطان کے ساتھ مربوط کیا گیا (ہم نے وہ سب آٹھ نمبر حاشیہ میں ذکر کیا ہے)۔ بدر الدین عینی رحمہ اللہ (۸۵۵ھ) فرماتے ہیں:

فلا نرى جوازها بغير إذن الإمام، وكيف وقد روى ابن ماجة (فذكر الحديث، ثم قال) ومن هذا أخذ أصحابنا، وقالوا: لا تجوز إقامتها إلا للسلطان.. أو لمن أمره: كالنائب، والقاضي، والخطيب. عمدة القاري، ۲۳۲/۵.

ترجمہ: ہم (حنفی مکتب کے لوگ) امام کی اجازت کے بغیر جمعہ قائم کرنا جائز نہیں سمجھتے۔ کیسے جائز سمجھیں! حالانکہ ابن ماجہ نے بیان کیا ہے... (اس کے بعد حدیث ذکر کر کے فرماتے ہیں) ہمارے ائمہ نے اس حدیث سے (دلیل) حاصل کر کے فرمایا: سلطان کے بغیر کسی اور کے لیے جمعہ قائم کرنا جائز نہیں۔ یا وہ جسے وہ حکم دے (اس کے علاوہ)، جیسے (اس کا) نمائندہ، قاضی، خطیب۔ عمدۃ القاری، ۲۳۲/۵۔

كما أن السلطان أو نائبه شرط آخر له، إلا أن الأول شرط مطلق، بخلاف الثاني، حيث يسقط إذا تعذر، على ما بُيِّنَ في محله. مجموعة رسائله (صفحة ۲۲۲، مكتبة الإرشاد - إسطنبول).

[۱۸] وهو قول النبي ﷺ في حديث جابر رضي الله عنه: «أن الله قد افترض عليكم الجمعة.. فمن تركها في حياتي أو بعدي، وله إمام عادل أو جائر، استخفافا بها، أو جحودا لها، فلا جمع الله له شمله، ولا بارك له في أمره، ألا! ولا صلاة له.. حتى يتوب». هذا لفظ ابن ماجه، وسيأتي تخريجه.

قال الفقيه أبو الليث (۳۷۳ هـ) بعد إيراده: «شرَط الإمامَ». مختلف الرواية، ٤٨٤/١. ⋆ وقال السرخسي (٤٨٣ هـ): فقد شرط رسول الله -ﷺ- الإمام لإلحاقه الوعيد بتارك الجمعة. المبسوط، ٢٥/٢. ⋆ وقال الكاساني (٥٨٧): ولنا أن النبي -ﷺ- شرط الإمام لإلحاق الوعيد بتارك الجمعة بقوله في ذلك الحديث «وله إمام عادل أو جائر». بدائع الصنائع، ٢٦١/١. ⋆ وقال ابن مَازَةَ (٦١٦ هـ): أَلْحَقَ الوعيد الشديد بترك الجمعة بشرط أن يكون له إمام، والمراد به السلطان؛ لأنه وصفه

....

بالعدل أو الجور، وذا إنما يتحقق من السلطان. ولأن إقامة الجمعة مقام الظهر عرف شرعا بخلاف القياس، فيراعى جميع ما ورد به النص، والنص ورد بإقامتها من السلطان. المحيط البرهاني، ٦٩/٢. ⋆ وقال السروجي (٧١٠ هـ): فاشترط الإمام، وهو السلطان لإلحاق الوعيد بتاركها. الغاية، ١٥٢/٥. ⋆ وقال السغناقي (٧١٤ هـ): ألحَق الوعيد الشديد بترك الجمعة بشرط أن يكون له إمام، والمراد به: السلطان؛ لأنه وصفه بالعدل، والجور؛ وذلك إنما يتحقق من السلطان. النهاية (٦٩/٤، الكتاب مرقم آليا).

وقال الزيلعي (٧٤٣ هـ): وشَرَطَ فيه أن يكون له إمام. وقال الحسن البصري: أربع إلى السلطان، فذكر منها الجمعة. ومثله لا يعرف إلا سماعا، فيحمل عليه. تبيين الحقائق، ٢١٩/١. وينظر: إمداد الفتاح للشرنبلالي (صفحة ٥٢٢، ت: بشار بكري)، حاشية الطحطاوي على المراقي، صفحة ٥٠٧. وقال الكاكي (٧٤٩ هـ): ألحق الوعيد الشديد بتركها بشرط أن يكون له إمام. معراج الدراية، ٢٩٦/٢. ⋆ وقال العيني (٨٥٥ هـ): شرط فيه أن يكون له إمام. منحة السلوك، صفحة ١٧٢. ⋆ وقال ابن الهمام (٨٦١ هـ): حيث اشترط في لزومها الإمام، كما يفيده قيد الجملة الواقعة حالا مع ما عيناه من المعنى سالمين من المعارض. فتح القدير، ٥٦/٢. وعينه في: فتح باب العناية (٤٠٤/١، ن: دار الأرقم). ⋆ وقال إبراهيم الحلبي (٩٥٦ هـ): فقد اشترط - عليه السلام - الإمام، وهو السلطان لإلحاق الوعيد بتاركها. غنية المتملي، ١٠٠/٣. ⋆ وقال شيخي زاده (١٠٧٨ هـ): شرط فيه أن يكون له إمام. مجمع الأنهر، ١٦٦/١. وينظر: الدرة الغراء للخَيْربَيْتي (صفحة ٢٧٦)، إرشاد الساري (١٦٨/٢)، إعلاء السنن (٧٥/٨، ٨٠؛ ت: شَبِّير أحمد القاسمي، المكتبة الأشرفية بديوبند)، كوثر المعاني، ٥٩/١٠.

تخريج الحديث:

● حديث جابر رضي الله عنه السابق ذكره أخرجه ابن ماجه (١٠٨١)، والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٩٤٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٧٥٤) وفضائل الأوقات (٢٦٢)، والعقيلي في الضعفاء (٢٩٨/٢)، وابن عدي في الكامل (٢٩٨/٥)، والواحدي في التفسير الوسيط (١١٩٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (٧٢٣)، واللالكائي (١٩٣٣)، والمزي في تهذيب الكمال (١٠٣/١٦)، كلهم من طريق الوليد بن بكير، عن عبد الله بن محمد العدوي، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبد الله.

فيه: «١» علي بن زيد بن جدعان مختلف فيه: قال ابن القطان: تركه قوم، وضعفه آخرون، ووثقه جماعة ومدحوه "بيان الوهم والإيهام (١٠٧٨)". قال الهيثمي في المجمع: «واختلف في الاحتجاج به، وقد وثق». قال يعقوب بن شيبة: ثقة، وصالح الحديث، وإلى اللين ما هو "تاريخ دمشق (٥٠٠/٤١)". وقال الترمذي: صدوق "السنن، ٢٨٧٣"، وصحح له غير واحد من الأحاديث، وحسن له غير ما حديث. وقال العجلي: ليس بالقوي، وقال مرة: لا بأس به "الثقات". قال الذهبي: أحد الحفاظ، وليس بالثبت "الكاشف (٣٩١٦)"، وقال: صويلح الحديث "من تكلم فيه وهو موثق (٢٥٦،

....

ت الرحيلي)، ميزان (١٠٧٥٨)"، وقال: صالح الحديث "المغني (٤٢٦٥)"، وقال أيضا: حسن الحديث، صاحب غرائب، احتج به بعضهم "ديوان الضعفاء (٢٩٢٦)". والأكثر على تضعيفه. قال الحافظ في التقريب (٤٧٣٤): "ضعيف".

«٢» وعبد الله بن محمد العدوي: متروك، رماه وكيع بالوضع "التقريب (٣٦٠١)". قال النووي في الخلاصة (٢٦٥٥): رواه ابن ماجه، والبيهقي وضعفه، في إسناده ضعيفان اهـ وينظر: المجموع، ٤٨٣/٤. وقال الضياء والبُلْقِيني: وكلاهما قد نُسب إلى الضعف. السنن والأحكام (٣٣٤/٢)، محاسن الاصطلاح، صفحة ٧٢٧. وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان، وعبد الله بن محمد العدوي. مصباح الزجاجة، ١٢٨/١. «٣» والوليد بن بُكَير أبو جَناب: لين الحديث "التقريب (٧٤١٧)". قال العقيلي: وقد روي هذا الكلام من وجه آخر بإسناد آخر شبيه بهذا في الضعف "الضعفاء الكبير، ٢٩٨/٢". قال العراقي: إسناد ضعيف "المغني عن حمل الأسفار، صفحة ٢١٠". وقال ابن القيم: وفيها ضعف "زاد المعاد، ٤١٠/١". وقال ابن الملقن: وهو حديث ضعيف "البدر المنير، ٤٣٤/٤".

وقال ابن قطلوبغا في التعريف والإخبار (٣٤٩): أخرجه ابن ماجه بإسناد واه اهــ وقال السيوطي: وضعفه -أي البيهقي- "جمع الجوامع (٢٦٨٤٨)". قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢٧٨/٧): «وقال ابن عبد البر: جماعة أهل العلم بالحديث يقولون: إن هذا الحديث -يعني الذي أخرجه له ابن ماجه- من وضع عبد الله بن محمد العدوي، وهو عندهم موسوم بالكذب». ونحوه في لسان الميزان، ١٨٣/٨. وقال الألباني: إسناده واه جدا. إرواء الغليل، ٥١/٣.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (١٢٦١)، وفي الأحاديث الطوال (٢١)، والبيهقي في الكبرى (٥٦٣٩)، وفي فضائل الأوقات (٢٦١) وأبو نعيم في الحلية (٢٩٥/٨)، وأبو طاهر الأنباري في المشيخة (٩٥) من طريق فضيل بن مرزوق، عن الوليد، به. قال أبو حاتم: هو حديث منكر "العلل (١٨٧٨)". قال الذهبي: الخبر لا يصح من وجوه "المهذب (٤٩٥٩)". فضيل بن مرزوق: صدوق، يهم، ورمي بالتشيع "التقريب (٥٤٣٧)".

وأخرجه ابن فيل في جزئه (٤٨) من طريق فضيل بن مرزوق، عن الوليد بن بكير، عن الزهري، عن علي بن زيد، به.

[فائدة: قال ابن الملقن في البدر المنير (٤٣٤/٤): قلت: وتابع عبد الله: فضيل بن عياض، رواه أبو محمد بن حزم في كتاب «الإغراب» من طريق عبد الملك بن حبيب، عن أسد بن موسى وعلي بن معبد، كلاهما عن فضيل، عن علي بن زيد اهــ قال في اللسان (٢٥٥/٥): ومن أغاليطه - عبد الملك بن حبيب -: ما رواه عن أسد بن موسى أنه حدثه عن الفضيل بن عياض، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن جابر حديث: اعلموا أن الله قد افترض عليكم الجمعة ... الحديث بطوله. قال ابن عبد البر: أفسد عبد الملك إسناده، وإنما رواه أسد بن موسى، عن الفضيل

....

بن مرزوق، عن الوليد بن بكير، عن عبد الله بن محمد العدوي، عن علي بن زيد، فجعل: الفضيل بن عياض بدل الفضيل بن مرزوق، وأسقط الوليد وعبد الله، وهذا فيه ما لا خفاء به، وبالله العصمة، انتهى كلامه].

وأخرجه عبد بن حميد (١١٣٦، ت صبحي السامرائي) والقضاعي في مسند الشهاب (٧٢٤) وابن عساكر (٣١٢/٦١) من طريق بقية بن الوليد، عن حمزة بن حسان، عن علي بن زيد، به. فيه: حمزة بن حسان الجزري: وهو مجهول "[لسان، ٢٨٨/٣؛ ١٨٣/٨]". وبقية بن الوليد: صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء "التقريب (٧٣٤)".

وأخرجه أبو يعلى (١٨٥٦) -وعنه ابن عدي (٢٩٩/٥)- عن عبد الغفار بن عبد الله، عن المعافى بن عمران [ثقة]، عن فضيل بن مرزوق، عن الوليد، عن محمد بن علي الباقر [ثقة]، عن سعيد بن المسيب، به. فيه: عبد الغفار: ذكره ابن حبان في في الثقات (٤٢١/٨)، وروى الحاكم له حديثا في المستدرك (٥٠١٤) وصحح إسناده، وأقره الذهبي، وترجمه ابن أبي حاتم (٢٨٥) فلم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. [وقد روى له ابن عدي حديثا مما تلقنه (الكامل، ١٠٦/١، ذخيرة الحفاظ، ٢١٦٩/٤)، ولا شك أن الراوي إذا قبل التلقين كان قدحا فيما يروي، كما هو مبثوث في كتب المصطلح. قال ابن القطان: وإنه لعيب يسقط الثقة بمن يتصف به (بيان الوهم والإيهام ٤/ ٥٨). وقد قال ابن عدي -قبل حديث البهيمة بأسطر-: "من قال: التلقين هو الذي يكذب فيه الراوي، وذكر بعض من لقن". أفاده فاضل]. والوليد مجهول.

وأخرجه الدارقطني في العلل (٣٢٤٤) والأفراد (٣١) -ومن طريقه أورده البغدادي في تاريخ بغداد (٣٥٨/١٥، ت بشار)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١١/٦١)- وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (٣٤٧/١) وابن حجر في اللسان (١٨٣/٨) من طريق زيد بن أبي الزرقاء [ثقة]، عن سفيان الثوري، عن علي بن زيد، به. قال: الدارقطني: هذا حديث غريب من حديث سفيان الثوري اهـ "الأفراد، طبقات الحنابلة، أطراف الغرائب (رقم: ١٥٥٦، ط. العلمية)". وقال الخطيب البغدادي: وهذا الحديث إنما يحفظ من رواية بقية بن الوليد، عن حمزة بن حسان، عن علي بن زيد، ولا نحفظه عن الثوري بوجه من الوجوه "تاريخ بغداد". وقال ابن رجب: وهذا إسناد قوي؛ إلا أن الحديث منكر "فتح الباري، ١٩٥/٦". وقال في إعلاء السنن (٧٨/٨): الحديث حسن.

وأخرجه الضياء -في الفتح المبين في المشيخة البلدانية (٢/ ١١٣٩، ن: دار البشائر)- من طريق فروة الحناط، عن أبي فاطمة، عن علي بن زيد، به. وفيه: "فمن تركها.. وله إمام عادل أو جائر". فيه: أبو فاطمة وهو مسكين بن عبد الله: ذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٤٤٩)، وقال أبو داود: صالح الحديث "آجري". وقال أبو حاتم: وهن أمره "الجرح والتعديل (١٥٢٣)، العلل (٥٧٠ و ٦٠٧)"، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث "المؤتلف والمختلف (٦٦٧/٢)". وفروة الحناط: لم أقف على ترجمة له.

....

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (١٠١٢) عن شيخه ابن خزيمة، عن محمد بن عبد الرحمن بن غزوان، عن أبيه [ثقة]، عن حماد بن سلمة [ثقه]، عن علي بن زيد، به. وفيه: "فمن تركها في حياتي وبعد مماتي.. له إمام عادل أو جائر". وأعله بمحمد بن عبد الرحمن، فقال عنه: يروي عن أبيه وغيره من الشيوخ العجائب. ونقل عن شيخه أنه قال: أنا خائف أنه كذاب. ⋆ [محمد بن عبد الرحمن بن غزوان؛ قال عنه أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم "الأسامي والكنى (٣٩٨٢)". وقال ابن عساكر: ضعيف "كنز العمال (٣٢٣٢٤)، جمع الجوامع (١٦٥٨٣)". وقال ابن عدي: له أحاديث عن ثقات الناس بواطيل، وهو ممن يتهم بوضع الحديث "الكامل". وقال الدارقطني: ضعيف "من تكلم فيهم الدارقطني في كتاب السنن (٣٤١)"، وقال: متروك "الضعفاء والمتروكين"، وقال: يضع الحديث "سؤالات الحاكم (١٢٨)"، وقال: وكان كذابا "تاريخ بغداد". وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة "المدخل إلى الصحيح". وقال أبو نعيم: روى عن أبيه وغيره مناكير "الضعفاء (٢٣٠)". وقال البغدادي: حدث أحاديث منكرة "تاريخ بغداد (١٠٥٨)". وقال الذهبي: كذاب "سير، ٢٦١/٦". وقال العراقي: أحد الوضاعين "تخريج أحاديث الإحياء"].

وأخرجه الضياء في "المنتقى من مسموعات مرو (رقم: ٢٧٦) - مخطوط)" من طريق نصر بن حماد، عن محمد بن مطرف الغساني، عن زيد بن أسلم [ثقة]، عن جابر رضي الله عنه. وقال: حديث عال حسن الجوانب، ما سمعناه إلا من هذا الوجه. فيه: نصر بن حماد وهو ضعيف "التقريب (٧١٠٩)". [وأبو غسان محمد بن مطرف بن داود الليثي: ثقة "التقريب (٦٣٠٥)"]. وفي هذا الإسناد انقطاع، فإن زيد بن أسلم لم يسمع من جابر "ينظر: تهذيب التهذيب (٢٢٢٤)".

وأخرجه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز (٨٨) من طريق الحسن بن حماد أبو محمد الكريزي، عن عبد الله بن محمد العدوي، عن عمر بن عبد العزيز، عن عبادة بن عبد الله، عن طلحة بن عبيد الله، عن رسول الله ﷺ. وفيه: «فمن تركها في حياتي أو بعد موتي وله إمام فلا جمع الله شمله». قال الشيخ الألباني في الإرواء (٥٢/٣): قلت: والحسن هذا ثقة، فروايته أولى بالتقديم من رواية مخالفه أبي جناب اهـ. قلت: زعم الشيخ أنه الحسنُ بن حماد الكوفي، لكن في مسند عمر مصرَّح بأنه أبو محمد الكُرَيزي، ولم أعرف من هو.

قال ابن رجب عن حديث حديث جابر بن عبد الله: وفي إسناده ضعف، واضطراب، واختلاف، قد أشرنا إلى بعضه فيما تقدم. فتح الباري، ٦٢/٨. ⋆ قال ابن عبد البر: لهذا الحديث طرق ليس فيها ما تقوم به حجة.. لكن وجدناه من رواية غيره، ثم ذكر: أن محمد بن وضاح - وكان ثقة - حدث به عن زهير بن عباد [وثقه محمد بن عبد الله بن عمار، وأبو حاتم؛ تهذيب التهذيب: ٢١٤٦]، عن بشر بن الحارث [ثقة]، عن فضيل [بن عياض: ثقة]، عن محمد بن إبراهيم [ثقة؛ التقريب: ٥٦٩١]، عن سعيد بن المسيب، به. (لسان، ١٨٣/٨). ثم قال: هذا الحديث وإن كان ضعيفا - لضعف زهير بن عباد - فإن فيه ما تسكن إليه النفس، من جهة اشتهار الحديث عند جماعة (تهذيب التهذيب، ٥٠٨/٤؛ لسان، ٥٢٨/٣). [عقبه ابن حجر بقوله: ولم أر لابن عبد البر في تضعيفه سلفا].

....

وقال ابن عبد البر: طرقه يقوى بعضها ببعض "تهذيب التهذيب". ⋆ قال العيني بعد إيراد حديث جابر: هذا روي من طرق كثيرة ووجوه مختلفة، فحصل له بذلك قوة، فلا يمنع من الاحتجاج به. عمدة القاري، ٢٣٢/٥. ونحوه قال أيضًا في العمدة (١٩١/٦)، وفي البناية، ٥٠/٣.

● ولحديث جابر شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، فأخرج الطبراني في الأوسط (٧٢٤٦) من طريق موسى بن عطية الباهلي، عن فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري قال: خطبنا النبي ﷺ ذات يوم، فقال: «إن الله كتب عليكم الجمعة.. من تركها من غير عذر مع إمام عادل أو إمام جائر إلخ». فيه: موسى بن عطة الباهلي لم أقف له على ترجمة، وفيه أيضا عطية العوفي: ضعيف. [قال الذهبي عنه: ضعيف "ميزان (٥٦٦٧)"، وقال: ضعفوه "الكاشف (٣٨٢٠)"، وقال أيضا: مجمع على ضعفه "المغني (٤١٣٩)"].

● وقد رُوِيَ معنى هذا في الجمعة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا، فأخرج ابن حبان في المجروحين (٢٩٧) -ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٧٨١)- وابن عدي (٤٨٠/٣) من طريق زكريا بن يحيى الوقار، عن خالد بن عبد الدائم، عن نافع بن يزيد [ثقة]، عن زُهرة بن معبد [ثقة]، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: خطبنا رسول الله ﷺ؛ فقال: يا أيها الناس إن الله عز وجل قد فرض عليكم الجمعة.. ألا فمن تركها معي أو مع إمام بعدي عدل أو جائر إلخ. قال الدارقطني في العلل (١٧٢٧): اختلف فيه على سعيد بن المسيب، فرواه زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. قاله خالد بن عبد الدائم، عن نافع بن يزيد عنه. وخالفه علي بن زيد بن جدعان، فرواه عن سعيد بن المسيب، عن جابر، وكلاهما غير ثابت اهـ. وينظر: التلخيص الحبير (١٨٩٨، ن: دار أضواء السلف). وقال البيهقي: وهو أيضا ضعيف "السنن الكبرى ٢٢٧/٦". وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح اهـ.

في إسناده: خالد بن عبد الدائم: قال عنه الحاكم وأبو نعيم: روى عن نافع بن يزيد أحادث موضوعة "المدخل إلى الصحيح (٥٠)، الضعفاء (٥٩)، المستخرج على صحيح مسلم (٦١)". وقال ابن حبان: يروي عن نافع بن يزيد المناكير، التي لا تشبه حديث الثقات، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد المشهورة "المجروحين". وقال ابن عدي: في حديثه بعض ما فيه، وأرجو أنه لا بأس به؛ إذا حدث عن ثقة، وحدث عنه ثقة "الكامل". وقال الذهبي: ضعيف "ديوان الضعفاء، المغني". ⋆ والراوي عنه: زكريا بن يحيى أبو يحيى الوقار: قال ابن عدي: يضع الحديث ويوصلها، وقال صالح جزرة: كان من الكذابين الكبار "الكامل". وقال الدارقطني: منكر الحديث، متروك "السنن (١٢٦٥)"، وفي كتاب "من تكلم فيهم الدارقطني في كتاب السنن (١٣٥)" أنه قال: "ضعيف جدا". وقال ابن يونس: كان يحدث بمناكير، وقال أبو العرب التميمي: في حديثه لين كثير "لسان الميزان". وقال الذهبي: كذاب "ديوان الضعفاء"، وقال أيضا: اتهم بالكذب "المغني".

● احتجَّ القائلون بعدمِ اشتراطِ السلطانِ أو إذنِه في إقامةِ الجمعةِ بدلائلَ، منها:

....

١. قوله تعالى: {إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله} فعم، ولم يشترط إذن السلطان. (المعونة، صفحة ٣٠٥).

قال ابن الهمام (٨٦١ هـ): ولا شك أن إطلاق قوله تعالى {فاسعوا} [الجمعة: 9] مقيد بخصوص مكان، ومخصوص منه كثير كالعبيد والمسافرين، فجاز تخصيصه بظني آخر فيخص بمن أمره السلطان أيضا. فتح القدير، ٥٦/٢.

٢. ولأن السلطان لا يكون شرطا في وجوب الصلوات اعتبارا بسائر الصلوات. المعونة، صفحة ٣٠٥. وينظر: شرح التلقين (٩٥٥/١)، المجموع (٥٨٤/٤)، النجم الوهاج (٤٦١/٢)، المغني، ٢٠٧/٣.

قال الجصاص (٣٧٠ هـ): وليست كسائر الصلوات؛ لأن لكل أحد فعلها منفردا. شرح مختصر الطحاوي، ١٢٦/٢. وفي المحيط البرهاني (٦٩/٢): وقوله: بأن هذه صلاة مكتوبة كسائر الصلوات، قلنا: نعم هذه مكتوبة إما ليست كسائر الصلوات فإنه يشترط لها من الشرائط ما لا يشترط كسائر الصلوات، بل هي صلاة عرف لها من النص فتعرف شرائطها من النص، لا في سائر المكتوبات اهـ. وقال العيني (٨٥٥ هـ): وقياسهم على سائر الصلوات فاسد، لأن الجمعة يشترط لها ما لم يشترط لغيرها من الصلوات مثل الخطبة والجماعة. فإن قلت: هذا عبادة على البدن فلا يكون السلطان شرطا فيها كما في الحج والصوم. قلت: هذا مبطل بإقامة الحد، وانفراد الواحد بالحج لا يفوت على غيره، وانفراد طائفة بإقامة الجمعة يفوت على الباقين، فافهم. البناية، ٥١/٣.

٣. قال النووي: واحتج أصحابنا بقصة عثمان وعلي المذكورة في الكتاب. المجموع (٥٨٤/٤)، ويراجع: المغني، ٢٠٦/٣.

قال الزيلعي (٧٤٣ هـ): وحديث علي - رضي الله عنه - يحتمل أنه فعله بإذن عثمان فلا يلزم حجة مع الاحتمال. تبيين الحقائق، ٢١٩/١. وقال ابن الهمام (٨٦١ هـ): وما روي أن عليا - رضي الله عنه - أقام بالناس وعثمان - رضي الله عنه - محصور واقعة حال، فيجوز كونه عن إذنه كما يجوز كونه من غير إذنه فلا حجة فيه لفريق، فيبقى قوله ﷺ إلخ. فتح القدير (٥٦/٢) فذكر حديث جابر رضي الله عنه. ونحوه في فتح باب العناية، ٤٠٤/١. قال ابن مَازَة (٦١٦ هـ): والاحتجاج بحديث علي رضي الله عنه لا يصح لأنه يحتمل أنه فعل ذلك بإذن عثمان رضي الله عنه، فلا يصح الاحتجاج به مع الاحتمال أو إن فعل بغير إذنه وإنما يفعل أن الناس اجتمعوا عليه وعند ذلك يجوز. المحيط البرهاني، ٦٩/٢. وقال السغناقي (٧١٤ هـ): والاحتجاج بحديث علي - رضي الله عنه - لا يصح؛ لأنه يحتمل أنه فعل ذلك بإذن عثمان - رضي الله عنه -، والمحتمل لا يصلح حجة، ولو فعل بغير إذنه إنما فعل؛ لأن الناس اجتمعوا عليه، وعند ذلك يجوز؛ لأن الناس احتاجوا إلى إقامة الفرض فاعتبر إجماعهم (النهاية)، ومثله في العناية، ٥٥/٢. وقال الكاكي (٧٤٩ هـ): وأما الاحتجاج بحديث علي؛ فلا يصح؛ لاحتمال أنه فعل ذلك بإذن عثمان رضي الله عنه وإن لم ينقل، والمحتمل لا يصلح حجة، ولو فعل بغير إذنه إنما فعل؛ لأن الناس اجتمعوا عليه،

چہارم: یہ شرط کب، کہاں قابل اطلاق ہے؟

اگر سلطان سے اجازت لینا ممکن ہو، تو اس صورت میں سلطان کی شرط لازم ہوگی۔ اور {۱} اگر سلطان یا اس کا نمائندہ حاضر نہ ہو، یا {۲} اس سے اجازت لینا ممکن نہ ہو، یا {۳} وہ عناداً اور نقصان پہنچانے کے لیے جمعہ قائم کرنے سے منع کرے؛ تو ایسی صورت میں ضرورت کے سبب سلطان کی شرط قابل اطلاق نہیں ہے۔

1.

سرخسی رحمہ اللہ (۴۸۳ھ) فرماتے ہیں:

(قال): "رجل صلى الجمعة بالناس بغير إذن الإمام أو خليفته أو صاحب الشرط أو القاضي لم يجزئهم" لما بيّنّا أن السلطان شرط لإقامتها، وقد عدم، ولم يذكر: أنه لو مات من يصلي الجمعة بالناس، فاجتمعوا على رجل فصلى بهم الجمعة هل يجزئهم؟ والصحيح أنه يجزئهم، فقد ذكر ابن رستم عن محمد رحمهما الله تعالى: "أنه لو مات عامل إفريقية، فاجتمع الناس على رجل، فصلى بهم الجمعة، أجزأهم؛ لأن عثمان -رحمه الله تعالى- لما حصر، اجتمع الناس على علي -رضي الله عنه-، فصلى بهم الجمعة". ولأن الخليفة إنما يأمر بذلك نظرا منه لهم، فإذا نظروا لأنفسهم، واتفقوا عليه؛ كان ذلك بمنزلة أمر الخليفة إياه. المبسوط، ٣٤/٢.

ترجمہ: محمد رحمہ اللہ کہتے ہیں: "ایک شخص امام یا اس کے نمائندہ یا پولیس سربراہ یا قاضی کی اجازت کے بغیر لوگوں کے ساتھ جمعہ پڑھے؛ تو یہ ان کے لیے کافی نہیں ہوگا"؛ کیونکہ ہم نے بیان کیا کہ جمعہ قائم کرنے کے لیے سلطان شرط ہے، اور وہ حاصل نہیں ہوئی۔ انہوں نے یہ مسئلہ ذکر نہیں کیا کہ وہ جو (حاکم)

وعند ذلك يجوز. معراج الدراية، ٢٩٦/٢. وقال العيني (٨٥٥ هـ): واحتجاجهم بما روي عن عثمان - رضي الله عنه - ساقط، لأنه يحتمل أن عليا - رضي الله عنه - فعل ذلك بأمره أو لم يتوصل إلى عثمان، وعندنا إذا لم يتوصل إلى إذن الإمام، فللناس أن يجتمعوا ويقدموا من يصلي بهم، كذا ذكره الشيخ أبو نصر البغدادي - رحمه الله - فمن أين يعلم أن عليا - رضي الله عنه - فعل ذلك بلا إذن عثمان وهو حيث يتوصل إلى إذنه؟. البناية، ٥٠/٣.

[١٩] كما يَظهر من كلام صاحب المحيط البرهاني: ولأن إقامة الجمعة مقام الظهر عرف شرعا بخلاف القياس، فيراعى جميع ما ورد به النص، والنص ورد بإقامتها من السلطان اهـ.

لوگوں کے ساتھ جمعہ پڑھاتے ہیں، اگر اسکا موت ہو جائے، پھر مسلمان کسی ایک شخص پر متفق ہوتے ہیں اور وہ ان کے ساتھ جمعہ پڑھاتا ہے، تو کیا یہ ان کے لیے کافی ہوگا؟ صحیح قول یہ ہے کہ یہ ان کے لیے کافی ہوگا۔ ابن رستم نے محمد رحمہ اللہ سے ذکر کیا کہ "اگر افریقہ کا حکمران کا موت ہو جائے، پھر لوگ کسی ایک شخص پر متفق ہوں، اور وہ ان کے ساتھ جمعہ پڑھائے؛ تو یہ ان کے لیے کافی ہوگا۔ کیونکہ عثمان رحمہ اللہ تعالی جب محاصرہ ہوئے، تو لوگ علی رضی اللہ عنہ کے (امامت) کے بارے میں متفق ہوئے، اور انہوں نے ان کے ساتھ جمعہ پڑھایا"۔
مزید براں، خلیفہ اس بارے میں کسی کو حکم دیں گے—عوام کی طرف توجہ رکھتے ہوئے۔ تو جب انہوں نے اپنے لیے غور کرتے ہوئے کسی ایک پر متفق ہو جائیں؛ تو یہ اس شخص کے لیے خلیفہ کی طرف سے حکم کے درجے میں ہوگا۔ المبسوط، ۳٤/۲۔

طاہر بن احمد بخاری رحمہ اللہ (۵۸۳ھ) فرماتے ہیں:

والي مصر مات، ولم يبلغ الخليفة موته، حتى مضت بهم جمع، فإن صلى بهم خليفة الميت أو صاحب الشرط أو القاضي أجزأهم، ولو اجتمعت العامة على تقديم رجل لم يأمره القاضي، ولا خليفة الميت لم يجز، ولم تكن جمعة. ولو لم يكن ثمة قاض، ولا خليفة الميت، فاجتمع العامة على تقديم رجل، جاز للضرورة. خلاصة الفتاوی (۲۰۸/۱؛ مکتبۂ رشیدیہ)، ونقله عنه في البحر، ۱۵۵/۲.

ترجمہ: کسی شہر کا حکمران فوت ہو گیا۔ خلیفہ تک اس کی خبر نہیں پہنچی۔ ایسی صورت میں چند جمعے گزر جاتے ہیں۔ اگر فوت شدہ کے خلیفہ، سپہ سالار یا قاضی (جج) ان کے ساتھ جمعہ پڑھائے، تو یہ کافی ہوگا۔ لیکن اگر عوام (جمعہ کی امامت کے لیے) کسی ایک شخص کو آگے بڑھانے پر متفق ہوں، جسے قاضی یا فوت شدہ کے خلیفہ نے حکم نہیں دیا، تو یہ جائز نہیں ہوگا اور جمعہ ادا نہیں ہوگا۔
برعکس، اگر وہاں کوئی قاضی نہ ہو یا فوت شدہ حکمران کا نمائندہ بھی موجود نہ ہو، اور عوام کسی کو آگے بڑھانے پر متفق ہوں، تو ضرورت کے سبب یہ جائز ہوگا۔ خلاصۃ الفتاویٰ، ۱/۲۰۸۔

کاسانی رحمہ اللہ (۵۸۷ھ) فرماتے ہیں:

وأما السلطان فشرط أداء الجمعة عندنا حتى لا يجوز إقامتها بدون حضرته أو حضرة نائبه... هذا إذا كان السلطان أو نائبه حاضرا. فأما إذا لم يكن إماما بسبب الفتنة أو بسبب الموت، ولم يحضر وال آخر بعد، حتى حضرت الجمعة، ذكر الكرخي:

أنه لا بأس أن يجمع الناس على رجل، حتى يصلي بهم الجمعة. وهكذا روي عن محمد..؛ لما روي عن عثمان -رضي الله عنه- أنه لما حوصر، قدم الناس عليا -رضي الله عنه-، فصلى بهم الجمعة. بدائع الصنائع، ٢٦١/١.

ترجمہ: ہمارے نزدیک جمعہ ادا کرنے کے لیے سلطان شرط ہے۔ سلطان یا اس کے نائب کی موجودگی کے بغیر جمعہ قائم کرنا صحیح نہیں... یہ حکم اس وقت ہے جب سلطان یا اس کا نمائندہ موجود ہو۔ اس کے برعکس اگر فتنہ یا موت کی وجہ سے سلطان موجود نہ ہو اور دوسرے کو مقرر کرنے سے پہلے جمعہ کا وقت آ جائے؛ تو کرخی رحمہ اللہ نے کہا ہے: اس صورت میں کوئی حرج نہیں کہ عوام کسی ایک شخص پر متفق ہو جائیں، جو ان کو لے کر جمعہ ادا کرے۔ محمد رحمہ اللہ سے بھی اسی طرح منقول ہے۔ کیونکہ جب عثمان رضی اللہ عنہ کو محصور کیا گیا تھا، تو عوام نے علی رضی اللہ عنہ کو آگے بڑھا دیا تھا، اور انہوں نے ان کو لے کر جمعہ ادا کیا تھا۔ بدائع الصنائع ٢٦١/١۔

قاضی خان رحمہ اللہ (٥٩٢ھ) فرماتے ہیں:

والي المصر إذا مات، فجاء يوم الجمعة، إن صلى بهم الجمعة خليفة الميت، أو صاحب الشرطة، أو القاضي: جاز.. ولو اجتمع العامة على تقديم رجل، لم يأمره القاضي، ولا خليفة الميت: لم يجز، ولم يكن جمعة. وإن لم يكن ثمة قاض، ولا خليفة الميت، فاجتمع العامة على تقديم رجل: جاز؛ لمكان الضرورة. فتاوى قاضيخان (١٠٩/١؛ المكتبة الأشرفية).

ترجمہ: جب کسی شہر کا حاکم وفات پا جائے، پھر جمعہ کا دن آ جائے۔ اگر مرنے والے کا نائب، یا پولیس کا سردار، یا قاضی (جج) لوگوں کو لے کر جمعہ کی نماز ادا کرے تو جائز ہے۔ اور اگر عوام کسی ایسے شخص کو آگے بڑھانے پر متفق ہو جائیں جسے قاضی یا مرنے والے کے نائب میں سے کسی نے حکم نہیں دیا تو جائز نہیں ہوگا اور جمعہ ادا نہیں ہوگا۔ لیکن اگر وہاں نہ کوئی قاضی ہو اور نہ مرنے والے کا کوئی نائب موجود ہو، اور عوام (جمعہ کی نماز پڑھانے کے لیے) کسی شخص کو آگے بڑھانے پر متفق ہو جائیں تو ضرورت کی وجہ سے یہ جائز ہے۔ فتاویٰ قاضی خان، ١/١٠٩۔

علی مرغینانی رحمہ اللہ (٥٩٣ھ) فرماتے ہیں:

والي مصر مات، ولم يبلغ الخليفة موته حتى مضت بهم جمع، فإن صلى بهم خليفة الميت أو صاحب شرطة أو متولى القضاء جاز.. ولو اجتمعت العامة على أن يقدموا

رجلا، لم يأمره القاضي، ولا خليفة الميت لا يجوز، ولم يكن لهم جمعة.. إلا إذا كان لم يكن ثمة قاض ولا خليفة الميت، بأن كان الكل هو الميت، فحينئذ جاز للضرورة، ألا ترى أن عليا رضي الله عنه صلى بالناس. التجنيس والمزيد (٢/٢٠٠؛ إدارة القرآن - كراتشي).

ترجمہ: جب کسی شہر کا حاکم وفات پا جائے اور خلیفہ تک اس کی وفات کی خبر نہ پہنچے، اور اس حالت میں کئی جمعے گزر جائیں؛ تو اگر مرنے والے کے خلیفہ، شرطہ کے رئیس (پولیس کے سردار) یا قاضی لوگوں کو لے کر نماز ادا کرے، تو ان کا جمعہ صحیح ہوگا۔ لیکن اگر عام لوگ کسی ایسے شخص کو آگے بڑھانے پر متفق ہو جائیں؛ جسے قاضی یا مرنے والے کے خلیفہ نے حکم نہ دیا ہو، تو یہ جائز نہیں ہوگا اور جمعہ بھی ادا نہیں ہوگا۔ البتہ اگر وہاں قاضی یا مرنے والے کا کوئی نائب موجود نہ ہو — جیسے کہ مرنے والا شخص ہی ان سب امور کا ذمہ دار تھا — تو اس وقت ضرورت کی وجہ سے یہ جائز ہوگا۔ کیا تم نہیں دیکھتے کہ علیؓ نے لوگوں کو لے کر نماز ادا کی! — التجنیس، ٢/٢٠٠۔

حصکفیؒ (١٠٨٨ھ) کہتے ہیں:

مات والي مصر فجمّع خليفته أو صاحب الشَرَط.. أو القاضي:.. جاز.. ونصب العامة الخطيب غير معتبر مع وجود من ذكر، أما مع عدمهم فيجوز للضرورة. الدر المختار، صفحة ١٠٨.

ترجمہ: اگر کسی شہر کا حاکم وفات پا جائے، پھر اس کا نائب، پولیس کا سربراہ یا قاضی جمعہ کی نماز پڑھائے؛ تو یہ جائز ہے... مذکورہ افراد میں سے کسی کے موجود ہونے کے باوجود (عام لوگوں کی طرف سے) خطیب مقرر کرنا قابلِ قبول نہیں۔ البتہ جب ان میں سے کوئی بھی موجود نہ ہو تو ضرورت کی وجہ سے یہ جائز ہے۔ الدر المختار، صفحہ: ١٠٨۔

ان کے مشابہ دیگر اقوال کو حاشیہ میں ذکر کر رہا ہوں، ضرورت ہو تو قارئین انہیں دیکھ لیں۔ [٢٠]

---

[٢٠] قال سراج الدين علي الفرغاني (٥٧٥ هـ): والي مصر مات، فصلى بهم خليفة الميت أو صاحب الشُرَط أو القاضي جاز. فإن لم يكن ثمة واحد منهم، واجتمع الناس على رجل فصلى بهم جاز. الفتاوى السِّراجية (صفحة ١٠٤؛ مكتبه تهاتوى - ديوبند). ونُقله عنه في: الفتاوى الهندية،

....

١٤٦/١. ⋆ وقال القاضي الغزنوي (٥٩٣ هـ): وإذا مات والي مصر، فجمع بهم خليفة الميت، أو صاحب الشرطة، أو القاضي، أو جمع الناس على رجل، فجمع بهم بغير إذن الخليفة، جاز. الحاوي القدسي (١/ ٢٣٧، دار النوادر - الكويت). ⋆ وقال ابن مَازَةَ (٦١٦ هـ): والي مصر مات، ولم يبلغ موته الخليفة حتى مضت بهم جمع، فإن صلى بهم خليفة الميت أو صاحب الشرطة أو القاضي جاز.. ولو اجتمعت العامة على أن يقدموا رجلا مع قيام واحد من هؤلاء الذين ذكرنا من غير أمرهم لم يجز؛ لأنه لم يفوض إليهم أمورهم إلا إذا لم يكن ثمة قاضي ولا خليفة الميت بأن كان الكل هو الميت، حينئذ جاز لضرورة. ألا ترى أن عليا رضي الله عنه صلى بالناس يوم الجمعة، وعثمان رضي الله عنه محصور؛ لأن الناس اجتمعوا على علي رضي الله عنه. المحيط البرهاني، ٦٩/٢-٧٠. ونقله عنه في التاتارخانية، ٢/ ٥٥٦-٥٥٧. وينظر: الدرة الغراء للخَيْربَيْتي، صفحة ٢٧٦.

قال شمس الدين السروجي (٧١٠ هـ): ولو مات الوالي، ولم يبلغ الخليفة، فصلى بهم خليفة الميت، أو صاحب شرطته، أو القاضي: جازت. فلو لم يكن للميت أحد ممن ذكرنا، فاجتمعوا على واحد: جاز، كما صلى عليّ باجتماعهم عليه، وعثمان محصور. الغاية في شرح الهداية، ١٥٣/٥. ⋆ وقال فريد الدين الدهلوي (٧٨٦ هـ): وفي الفتاوى العتابية: وعن محمد: إذا تعذر إذن الإمام، جاز اجتماعهم على رجل يؤمهم، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجوز. الفتاوى التاتارخانية (٥٥٧/٢؛ ترتيب: شَبِّير أحمد القاسمي). ⋆ وقال البزّازي (٨٢٨ هـ): ولو اجتمعوا أعني: أهل البلدة على تقديم رجل: لا يصح، إلا إذا لم يكن للميت خليفة، ولا قاض، ولا شرطي: فحينئذ يصح؛ للضرورة. الفتاوى البزازية (٥٠/١؛ المكتبة الاشرفية). ⋆ وقال العيني (٨٥٥ هـ): والي مصر قد مات ولم يبلغ موته الخليفة حتى مضت بهم جمع: فإن صلى بهم خليفة الميت أو صاحب شرطة أو القاضي: جاز، ولو اجتمعت العامة على أن يقدموا رجلا من غير أمر الخليفة أو القاضي: لم يجز ولم يكن جمعة، كذا في العيون. منحة السلوك، صفحة ١٧٢.

قال ابن الهمام (٨٦١ هـ): قالوا: إذا مات السلطان وله أمراء على أشياء من أمور المسلمين فهم على ولاياتهم يقيمون الجمعة بخلاف ما لو اجتمعت العامة على تقديم رجل عند موت ذلك الوالي حيث لا تجوز إقامته. فتح القدير، ٥٥/٢. ⋆ وقال منلا خسرو (٨٨٥ هـ): (مات والي المصر فجمع) أي أقام الجمعة (بهم خليفة) أي الميت (أو صاحب الشرَط).. (أو القاضي جاز) ؛ لأن أمر العامة مفوض إليهم.. (ولا عبرة لنصب العامة إلا إذا لم يوجد من ذكر). درر الحكام، ١٣٧/١. ⋆ وقال إبراهيم الحلبي (٩٥٦ هـ): فإن مات والي المصر فصلى بهم خليفته قبل إتيان والٍ آخر صح، وكذا لو صلى بهم القاضي أو صاحب الشرطة، فإن لم يكن أحد من هؤلاء، فاجتمع الناس على واحد، فصلى بهم جاز، ومع وجود أحدهم لا تجوز إلا بإذنه للضرورة هناك، لا هنا. ولو مات الخليفة وله أمراء وولاة على أشياء من أمور العامة كان لهم إقامة الجمعة؛ لأنهم أقيموا لأمور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يُعزَلوا. غنية المتملي، ١٠١/٣.

قال الشِّلبي (١٠٢١ هـ): والي مصر قد مات ولم يبلغ موته الخليفة، حتى مضت به الجمع، فإن

....

صلى بهم خليفة الميت، أو صاحب شرطة أو القاضي جاز؛ لأنه فوض إليهم أمر العامة. ولو اجتمعت العامة على أن يقدموا رجلا من غير أمر خليفة الميت، أو القاضي: لم يجز، ولم تكن جمعة؛ لأنه لم يفوض إليهم أمرهم، إلا إذا لم يكن فيهم قاض، ولا خليفة الميت، بأن كان الكل هو الميت، فحينئذ يجوز؛ لأجل الضرورة، ألا ترى أن عليا -رضي الله عنه- صلى بالناس وعثمان -رضي الله عنه- محصور، لما اجتمع الناس على علي -رضي الله عنه-. حاشيته مع التبيين، ٢١٩/١.
⋆ وقال الحصكفي (١٠٨٨ هـ): (مات والي مصر فجمع خليفته أو صاحب الشرط) بفتحتين حاكم السياسة (أو القاضي المأذون له في ذلك جاز).. (ونصب العامة) الخطيب (غير معتبر مع وجود من ذكر، أما مع عدمهم فيجوز) للضرورة اهـ. قال ابن عابدين (١٢٥٢ هـ): (قوله مات والي مصر) وكذا لو لم يحضر بسبب الفتنة، بدائع (قوله: فجمع) بتشديد الميم أي صلى الجمعة خليفته.. (قوله أو صاحب الشرط).. خيار الجند وأول كتيبة تحضر الحرب.. في باب الجمعة يراد به أمير البلدة كأمير بخارى.. (قوله مع وجود من ذكر) أي إذا كانوا مأذونين، كما مر. رد المحتار، ١٤٢/٢-١٤٣.

قال الطحطاوي (١٢٣١ هـ): وإذا لم يمكن استئذان السلطان لموته أو فتنة، واجتمع الناس على رجل، فصلى بهم جاز؛ للضرورة، كما فعل علي في محاصرة عثمان رضي الله عنهما، وإن فعلوا ذلك لغير ما ذكر، لا يجوز؛ لعدم الضرورة، وروي ذلك عن محمد في العيون، وهو الصحيح. حاشيته على المراقي، صفحة ٥٠٧. ⋆ في الموسوعة الكويتية (١٩٧/٢٧): الشرط الثاني: واشترطه الحنفية، إذن السلطان بذلك، أو حضوره، أو حضور نائب رسمي عنه.. هذا إذا كان ثمة إمام أو نائب عنه في البلدة التي تقام فيها الجمعة، فإذا لم يوجد أحدهما، لموت أو فتنة أو ما شابه ذلك، وحضر وقت الجمعة كان للناس حينئذ أن يجتمعوا على رجل منهم ليتقدمهم فيصلي بهم الجمعة اهـ. وينظر: خزانة الأكمل (١٨٢/١، ط. العلمية).

❖ ***فائدة: هل شرط السلطان شرطٌ أَوْلَوِيٌّ أم وجوبيٌّ؟***

قد أفاد الشيخ عبد الحي اللكنوي (١٣٠٤ هـ) أن السلطان أو نائبه يُشترط اشتراطًا أَوْلَوِيًا، لا وجوبيًا؛ حيث قال: والفقه فيه على ما في «الهداية»، وغيرها: إن الجمعة تقام بجمع عظيم، وقد تقع المنازعة في التقدم والتقديم، وفي غيره؛ فلا بد من السلطان، أو من أذن له بإقامة الجمعة لدفع الحرج، وهذا يرشدك إلى أن اشتراطه إنما هو على سبيل الأولوية، حيث لا تتعدد الجمعة، وحيث تعددت فلا حاجة إلى ذلك.. وفي «فتح المنان في تأييد مذهب النعمان» للشيخ عبد الحق دهلوي، بعد ذكر حاصل عبارة «الهداية»:.. هذا تقرير «الهداية»، وظاهره يفيد الأولوية والاحتياط عقلا، لا الاشتراطَ، وعدمَ جواز الصلاة بدونه شرعا، انتهى. اهـ. عمدة الرعاية (٢/ ٣٢١-٣٢٢؛ ط. العلمية).

وكذا أفاده غير واحد من الأفاضل أيضا، مثلًا: قال الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي (١٣٢٣ هـ): وأما

....

اشتراط الإمام، فمَن اتفق جماعة المسلمين على إمامته فهو إمام، ولا يحتاج إلى الخليفة أو نائبه عينا، إذ الوجه في اشتراطهما الاتفاق ورفع النزاع وهو حاصل. الكوكب الدري، ٤١٤/١. وقال الشيخ أشرف علي التهانوي (١٣٦٢ هـ) بعد إيراد عبارة الهداية أولا، وعبارة الدر ثانيا: روایت اولٰی سے معلوم ہوا کہ شرط وجود سلطان مقصود لذاتہ نہیں ہے بلکہ بحکمت سد فتنہ کے ہے پس اگر تراضی مسلمین سے یہ حکمت حاصل ہو جاوے تو معنًی یہ شرط مفقود نہ ہوگی، چنانچہ روایت ثانیہ میں اس کی تصریح موجود ہے۔ امداد الفتاوی -جدید- (٢٠/٣-٢١؛ امام یا سلطان کی شرط کیسی اور کیوں؟). وقال أيضا: مجموعہ روایات بالا سے امور ذیل مستفاد ہوئے.. دوم: سلطان کا اشتراط معلل ہے قطع تنازع کے ساتھ، پس اگر عامہ مسلمین ملکر کسی پر اتفاق کر لیں گو وہ حاکم نہ ہو تو کافی ہے (ثم ناقضه بما قاله فيما بعد)؛ البتہ امام کے ہوتے ہوئے عامہ کا مقرر کر لینا کافی نہیں۔ المصدر السابق، ١٦٩/٣-١٧٠.

وقال الشيخ محمد يوسف اللّدهِيانوي (٢٠٠٠ م): جمعہ کے جواز کے لئے.. حاکم یا قاضی کی شرط قطعِ نزاع کے لئے ہے، اگر مسلمان کسی امام پر متفق ہوں تو اس کی اقتدا میں جمعہ جائز ہے، گویا آپ نے جو.. شرطیں ذکر کی ہیں، یہ.. غیر ضروری ہیں۔ آپ کے مسائل اور ان کا حل، ٤٦٨/٢. ٭ وفي فتاوی حقانیہ (٣/ ٤٠٤-٤٠٥): فقہی ذخائر کی عبارات پر غور کرنے سے اس شرط کے بارے میں معلوم ہو جائے گا کہ سلطان یا اس کے نائب کا وجود مقصود بالذات نہیں بلکہ فتنہ کے سدِّ باب کے لیے ہے، لہذا اگر مسلمان باہمی رضا مندی سے کسی اور شخص کو امامتِ جمعہ کے لیے مقرر کریں تو اس کی اتباع میں ادائیگی جمعہ میں کوئی شک نہیں اھـ. وينظر: فتاوی فریدیه، ١٥٠/٣.

وفي فتوى للجامعة العلوم الإسلامية بنوري تاون - كراتشي: واضح رہے کہ اسلامی ممالک میں جمعہ کے قیام کے لیے حاکمِ وقت کی اجازت انتظامی معاملات کی وجہ سے ضروری ہے؛ تاکہ لوگوں میں یہ اختلاف نہ ہو کہ کون جمعہ کی نماز پڑھائے گا؛ کیوں کہ جمعہ کا خطبہ دینا اور نماز پڑھانا بہت بڑا شرف ہے، ممکن ہے کہ بعض لوگ خود جمعہ پڑھانا چاہیں اور بعض اپنی پسند سے کسی کو جمعہ پڑھانے کے لیے آگے کرنا چاہیں، جس سے باہمی اختلافات پیدا ہو جائیں۔ چنانچہ حاکمِ وقت کی اجازت ان اختلافات سے بچنے کے لیے ضروری ہے، حاکم وقت کی اجازت پر جمعہ کا واجب ہونا یا واجب نہ ہونا موقوف نہیں ہے۔ (جمعہ کے لیے حاکمِ وقت کی شرط، فتوی نمبر: 144107200970).

جمعہ کے صحیح ہونے کے لیے.. مسلمان حاکم کی اجازت ہونا لازم نہیں.. یہ جو بات ہے کہ امام ابو حنیفہؒ کے نزدیک مسلمان حکومت ہونا اور حاکم کی طرف سے جمعہ پڑھانے کی اجازت ہونا جمعہ کے صحیح ہونے کے لیے شرط ہے تو فقہی ذخیرے کا مطالعہ کرنے سے واضح طور پر معلوم ہوتا ہے کہ یہ شرط جمعہ کے صحیح ہونے کی لازمی شرط نہیں ہے.. بلکہ یہ ایک انتظامی شرط ہے، جو بد انتظامی اور فتنے سے بچنے کے لیے لگائی گئی ہے، کیونکہ جمعہ

2.

قدوری رحمہ اللہ (٤٢٨ھ) کہتے ہیں:

قال أبو الحسن: "لا تجوز الصلاة إلا بإذن إمام المسلمين ما أمكن استئذانه في ذلك، فإن منع منه مانع لغيبة أو موت قبل أن يلي أمره غيره، فلا بأس أن يجتمع الناس على رجل يصلي بهم". أما اعتبار إذن الإمام مع الإمكان، فقد بيّناه ، فإذا تعذر ذلك اعتبرنا اتفاق المسلمين؛ لأن عثمان لما حصر، قدّم الناس عليا فصلى بهم الجمعة؛ ولأنه لا يتوصل إلى استئذان الإمام، وإنما جاز للإمام التصرف برضا المسلمين، فإذا رضوا في هذا الحال، قام من رضوا به مقامه. شرح مختصر الكرخي (١/٥١٩، ن: أسفار - الكويت).

ترجمہ: ابو الحسن (کرخی رحمہ اللہ) کہتے ہیں: ”امامُ المسلمین کی اجازت کے بغیر جمعہ جائز نہیں، جب تک اس سے اجازت لینا ممکن ہو۔ اگر اس کی غیر حاضری یا اس کے کسی کو مقرر کرنے سے پہلے وفات پا جانے کی وجہ سے اجازت

پڑھانا بہت بڑے اعزاز کی بات ہے، اگر اس کی تفویض کا کام حاکم کے ذمے نہ لگایا جائے تو ممکن ہے کہ اس اعزاز کو پانے کے لیے لوگوں میں باہم اختلافات پیدا ہوجائیں، اس اختلاف سے بچنے کے لیے حاکم کی شرط لگائی گئی۔ (جمعہ کے لیے حاکم کی شرط کا حکم - دار الإفتاء فتاوی یَسْئَلُوْنَكَ، فتوی نمبر: 8604؛ https://www.yasalunak.com/fatwa-print/84793).

قلت: في هذه التقريراتِ، وكذا فيما حرّره الشيخ اللّكنويُّ، نظرٌ؛ فإن تصريح علمائنا، وغيرهم من أهل المذاهب، ظاهرٌ بيّنٌ في أنَّه شرطٌ وجوبيٌّ لا أَوْلَوِيٌّ؛ إذ صرّحوا بأن مذهبنا أنه لا تصح الجمعة إلا خلف الإمام أو مَن أذِنَ له. وعلى قول الشيخَين — أبي حنيفة وأبي يوسف — لا تجوز إقامة الجمعة بحالٍ بدون السلطان. ولو كان ذلك شرطا أَوْلَوِيًّا، فلماذا حكموا على الجمعة بدون السلطان بعدمِ الجوازِ وعدمِ الصحّة؟! وهل يُقال لترك الأمر المندوب: إن الصلاة لا تجوز ولا تصح؟ والإمام محمدٌ ومشائخُنا: اعتبروا ذلك أيضا شرطا وجوبيا؛ (ولذا لو قدم الناس رجلا يصلي بهم، ونائب السلطان حاضر هناك، فلم يأذنْ، قالوا: لا تجوز الجمعة — كما مر في أقوالهم —، ولو كان شرطا أَوْلَوِيًّا لصحّتِ الجمعةُ، وليس كذلك). وإنما أجازوا إقامة الجمعة للعامة — عند وجودِ السببِ الذي لأجلِه لم يحضرِ السلطانُ أو نائبُه — ضرورةً؛ (ولفظ «الضرورة» لا يُطلق على الأمر الأَوْلَوِيِّ). وكذلك إذا كانت الولاة كفارا، جاز للعامةِ إقامة الجمعة للضرورة؛ إذ احتاجوا إلى إقامة الفرض، فاعتُبِر اجتماعهم على رجل يصلي بهم الجمعة. وأيضا: لو كان ذلك شرطا أَوْلَوِيًّا، لارتفعَ الخلافُ بين العلماءِ؛ فإنهم متفقون على استحباب الإستئذان. هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم.

لینے میں رکاوٹ پیدا ہو جائے؛ تو اس میں کوئی حرج نہیں کہ لوگ کسی ایسے (اہل) شخص پر متفق ہو جائیں جو انہیں جمعہ پڑھائے۔“

(اجازت لینے کی) قدرت کے وقت امام کی اجازت کو معتبر قرار دینے کی وجہ ہم پہلے بیان کر چکے ہیں۔ لیکن جب وہ ممکن نہ رہا، تو ہم مسلمانوں کے اتفاقِ رائے کو معتبر قرار دیں گے؛ کیونکہ جب عثمانؓ محصور ہو گئے تھے، تو لوگوں نے علیؓ کو آگے بڑھا دیا اور انہوں نے انہیں جمعہ پڑھایا۔ مزید یہ کہ امام کی اجازت تک پہنچا نہیں جا رہا، اور امام کے لیے یہ جائز ہے کہ وہ مسلمانوں کی رضامندی کے مطابق عمل کرے۔ تو جب وہ اس حالت میں اپنے اس اقدام پر راضی ہیں، تو یہ مسلمانوں کی رضامندی کے مطابق سلطان کے کام کو انجام دینے کے درجہ میں ہوگا۔ شرح مختصر الکرخی، ۱/۵۱۹۔

ابو نصر بغدادی رحمہ اللہ (٤٧٤ھ) کہتے ہیں:

عندنا إذا لم يتوصل إلى إذن الإمام، فللناس أن يجتمعوا ويقدموا من يصلي بهم، وكذلك فعلوا في زمن عثمان رضي الله عنه حين حُصر. شرح مختصر القدوري (٥٠٦/٢، ن: دار المنهاج القويم)، ونقله عنه العيني في البناية، ٥٠/٣.

ترجمہ: ہمارا مذہب یہ ہے: اگر امام سے اجازت لینے کا کوئی طریقہ نہ ہو، تو لوگوں کے لیے جائز ہے کہ وہ جمع ہو کر کسی ایک شخص کو آگے بڑھا دیں جو انہیں جمعہ پڑھائے۔ یہی انہوں نے عثمان رضی اللہ عنہ کے زمانے میں کیا، جب انہیں محصور کیا گیا تھا۔ شرح مختصر القدوری، ٥٠٦/٢۔

ابنِ کمال پاشا رحمہ اللہ (٤٠٩ھ) فرماتے ہیں:

(والسلطان أو نائبه) هذا إذا أمكن التوصل إلى أحد منهما، وأما إذا لم يمكن فللناس أن يجتمعوا ويقدموا من يصلي بهم. الإيضاح في شرح الإصلاح (١٦٢/١، ن: دار الكتب العلمية - بيروت).

ترجمہ: ”سلطان یا اس کا نمائندہ“ یہ اس وقت ہے، جب ان میں سے کسی سے اجازت لینا ممکن ہو۔ اور اگر (اجازت لینا) ممکن نہ ہو، تو لوگوں کے لیے جائز ہے کہ وہ متفق ہو کر کسی ایک شخص کو آگے بڑھا دیں، جو انہیں جمعہ پڑھائے۔ [٢١] الایضاح فی شرح الاصلاح، ١٦٢/١۔

3.

بدر الدین عینی رحمہ اللہ (۸۵۵ھ) فرماتے ہیں:

وفي "الفتاوى الظهيرية": الإمام إذا منع أهل المصر أن يجمعوا؛ لم يجمعوا. قال الهِنْدُوَانيّ: هذا إذا منع لسبب من الأسباب، أما إذا منعهم تعنتا أو إضرارا بهم؛ يجوز أن يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة. [٢٢] البناية، ٥١/٣. ونحوه في معراج الدراية، ٢٩٨/٢.

---

[٢١] قال الزمخشري (٥٣٨ هـ): ومن شروطها الإمام أو من يقوم مقامه.. فإن أم رجل بغير إذن الإمام أو من ولاه من قاض أو صاحب شرطة: لم يجز، فإن لم يكن الاستئذان فاجتمعوا على واحد فصلى بهم: جاز. الكشاف، ٥٣٤/٤. وقال الزاهدي (٦٥٨ هـ): ذكر الرازي عن الطحاوي: أنه إذا تعذر التوصل إلى إستئذان الإمام: جاز لأهل المصر أن يجتمعوا على من يجمع بهم. المجتبى (١١/٢، ن: دار الرياحين). قال البابرتي (٧٨٦ هـ): إنما فعل -علي- لأن الناس اجتمعوا عليه، وعند ذلك يجوز؛ لأن الناس احتاجوا إلى إقامة الفرض فاعتبر اجتماعهم. العناية، ٥٥/٢. وقال نحوه السغناقي (٧١٤ هـ) في النهاية (٦٩/٤، الكتاب مرقم آليا - الشاملة). * وقال العيني (٨٥٥ هـ): نقول: إذا لم يتوصل إلى إذن الإمام، فللناس أن يجتمعوا، ويقدموا من يصلي بهم. العمدة، ١٩١/٦. * وقال القُهُسْتَاني (٩٦٢ هـ): (والسلطان) أي الخليفة.. وهذا إذا أمكن استئذانه، وإلا فالسلطان ليس بشرط، فلو اجتمعوا على رجل وصلوا جاز، كما في الجلابي وغيره. جامع الرموز (صفحة ١٤٧، ط. مظهر العجايب - كلكته). * وفي الفتاوى الهندية (١٤٦/١): ولو تعذر الاستئذان من الإمام، فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة: جاز، كذا في التهذيب اهـ.

[٢٢] قال ابن نجيم (٩٧٠ هـ): وأشار المصنف -رحمه الله تعالى- إلى أن الإمام إذا منع أهل المصر أن يجمعوا لم يجمعوا، كما أن له يمصر موضعا، كان له أن ينهاهم، قال الفقيه أبو جعفر: هذا إذا نهاهم مجتهدا بسبب من الأسباب، وأراد أن يخرج ذلك المصر من أن يكون مصرا. أما إذا نهاهم متعنتا أو إضرارا بهم، فلهم أن يجمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة.. كذا في الخلاصة. البحر الرائق، ١٥٧/٢. (راجع: خلاصة الفتاوى، ٢٠٨/١). وقال سراج الدين ابن نجيم (١٠٠٥ هـ): ولو نهى السلطان عن التجميع صح نهيه، وقيد أبو جعفر بما إذا كان عن اجتهاد، لا إن كان تعنتا أو إضرارا، ولهم أن يجتمعوا على رجل ليصلي بهم. النهر الفائق، ٣٥٦/١-٣٥٧. وفي الفتاوى الهندية (١٤٦/١): الإمام إذا منع أهل المصر أن يجمعوا لم يجمعوا، قال الفقيه أبو جعفر -رحمه الله تعالى-: هذا إذا نهاهم مجتهدا بسبب من الأسباب، وأراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصرا. فأما إذا نهاهم متعنتا أو ضرارا بهم، فلهم أن يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة، كذا في الظهيرية اهـ. (ونصب العامة) الخطيب (غير معتبر مع وجود من ذكر) أما مع عدمهم فيجوز للضرورة "الدر المختار". قال ابن عابدين (١٢٥٢ هـ): (قوله فيجوز للضرورة) ومثله ما لو منع السلطان أهل مصر أن يجمعوا إضرارا، وتعنتا، فلهم أن يجمعوا على رجل، يصلي بهم الجمعة. أما إذا أراد أن يخرج

ترجمہ: فتاویٰ ظاہریہ میں موجود ہے: اگر امام شہر کے باشندوں کو (جمعہ کے لیے) ایک جگہ جمع ہونے سے منع کرے، تو وہ جمع نہیں ہوں گے۔ ہندووانیؒ کہتے ہیں: یہ اس وقت ہوگا جب وہ (شرعی موجب) کسی وجہ سے منع کریں۔ اور اگر وہ عناداً یا ان کو نقصان پہنچانے کے لیے منع کرے، تو وہ متفق ہو کر کسی ایک شخص کو جمعہ کے لیے مقرر کریں اور اس کے پیچھے جمعہ پڑھیں۔ البنایہ، ۳/۵۱۔

4۔ اگر حاکم کافر ہو — وہاں جمعہ کا حکم

اسی طرح اگر مسلمان سلطان ہی نہ ہو، تو وہاں بھی (ضرورت کے سبب) سلطان کا شرط لاگو نہیں ہوگی۔

قیام الدین کاکی رحمہ اللہ (۷۴۹ھ) فرماتے ہیں:

وأما بلاد عليها ولاة كفار؛ يجوز للمسلمين إقامة الجمعة، ويصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين، ويجب عليهم أن يلتمسوا واليا مسلما. معراج الدراية، ۲۹۷/۲. ونقله عنه في: الفتاوى الهندية (۱٤٦/۱)، ورد المحتار (۱٤٤/۲)، وعمدة الرعاية (۳۲۲/۲، ط. العلمية).

ترجمہ: جس ملک میں کافر حاکم قائم ہو، وہاں مسلمانوں کے لیے جمعہ قائم کرنا جائز ہے۔ اور مسلمانوں کی رضامندی کے مطابق مقرر شدہ قاضی شرعی قاضی شمار ہوگا۔ اور ان پر لازم ہے کہ وہ ایک مسلمان حکمران تلاش کریں۔ معراجُ الدِرایہ، ۲/۲۹۷۔

ابنُ الھُمام رحمہ اللہ (۸٦۱ھ) فرماتے ہیں:

وإذا لم يكن سلطان، ولا من يجوز التقلد منه، كما هو في بعض بلاد المسلمين غلب عليهم الكفار كقرطبة في بلاد المغرب الآن، وبلنسية، وبلاد الحبشة، وأقروا المسلمين عندهم على مال يؤخذ منهم، يجب عليهم أن يتفقوا على واحد منهم، يجعلونه واليا، فيولى قاضيا، أو يكون هو الذي يقضي بينهم، وكذا ينصبوا لهم إماما يصلي بهم الجمعة. فتح القدير (۲٦٤/۷)، ونُقله عنه في: رد المحتار، ۳٦۹/٥.

ترجمہ: جب سلطان یا ایسا (اختیار رکھنے والا) شخص موجود نہ ہو، جو قاضی

ذلك المصر من أن يكون مصرا لسبب من الأسباب؛ فلا، كما في البحر، ملخصا عن الخلاصة. رد المحتار، ۱٤۳/۲.

مقرر کر سکے، جیسے موجودہ مراکش کے قرطبہ، والنسیا اور حبشہ جیسے وہ مسلم ممالک جہاں کافروں نے فتح حاصل کی اور مسلمانوں سے مال لے کر انہیں وہاں قائم رکھا۔ ایسے علاقوں کے مسلمانوں پر فرض ہے کہ وہ متفق ہو کر اپنے درمیان سے کسی ایک شخص کو حکمران مقرر کریں، جو ان کے لیے قاضی مقرر کرے یا خود ان کا قضائی کام انجام دے۔ اسی طرح ان پر فرض ہے کہ وہ ایک امام مقرر کریں، جو انہیں لے کر جمعہ پڑھائے۔ فتح القدير، ٢٦٤/٧۔

ابنِ عابدین شامی رحمہ اللّٰہ (١٢٥٢ھ) فرماتے ہیں:

ولذا لو مات الوالي أو لم يحضر لفتنة، ولم يوجد أحد ممن له حق إقامة الجمعة، نصب العامة لهم خطيبا للضرورة، كما سيأتي، مع أنه لا أمير ولا قاضي ثمة أصلا؛ وبهذا ظهر جهل من يقول: لا تصح الجمعة في أيام الفتنة، مع أنها تصح في البلاد التي استولى عليها الكفار، كما سنذكره. [٢٣] رد المحتار، ١٣٨/٢.

---

[٢٣] قال ابن قاضي سِمَاوْنَة (٨٢٣ هـ): وأما في بلاد عليها ولاة كفار، فيجوز للمسلمين إقامة الجمع والأعياد، ويصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين، ويجب عليهم طلب وال مسلم. جامع الفصولَين، ١٤/١. ونقله عنه في: رد المحتار، ١٧٥/٤. ⋆ وقال عبد العلي اللكهنوي (١٢٢٥ هـ): ثم المشايخ قالوا: لو كان الكافر والي بلدة فيجب على مسلمي تلك البلدة أن يقوموا الجمعة، ويسقط شرط الإمام عنهم، إلا أنه يجب عليهم طلب إمام مسلم ينصبونه. رسائل الأركان (صفحة ٣٣١، ن: دار الكتب العلمية). ⋆ وقال الطحطاوي (١٢٣١ هـ): وفي مفتاح السعادة عن مجمع الفتاوي: غلب على المسلمين ولاة الكفار، يجوز للمسلمين إقامة الجمع والأعياد، ويصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين، ويجب عليهم أن يلتمسوا واليا مسلما. حاشيته على المراقي، صفحة ٥٠٧. وينظر أيضا: رد المحتار، ٣٦٩/٥. ⋆ قال الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي (١٣٢٣ هـ): البتہ قصبہ یا شہر میں اگر غلبہ کفار کا ہو اور اپنا امام خطیب مقرر کر کے جمعہ ادا کریں جیسا اب مروج ہے تو جمعہ ادا ہو جاتا ہے ظہر ساقط ہو جاتی ہے۔ (فتاری رشیدیہ، ٢/ ٧٦؛ ط المكتبة الحنفية).

وقال الشيخ كفايت الله الدهلوي (١٣٧٢ هـ): جمعہ فرض قطعی ہے اور ہندوستان اگرچہ دار الحرب ہو پھر بھی یہاں اقامت جمعہ فرض ہے۔ یہاں جمعہ ہی ادا کرنا چاہئیے نہ کہ ظہر، کتب فتاوی فقہیہ میں اس کی تصریح موجود ہے۔ کفایت المفتی (٣/ ٢٤٥-٢٤٦؛ دار الاشاعت - کراچی). وقال أيضا: ہندوستان میں جمعہ فرض ہے اور امام (یعنی سلطان) اور مصر کی وہ تعریف جو نفاذ حدود احکام شرعیہ پر مشتمل ہے خود فقہائے حنفیہ کی تصریح سے متروک ہو چکی ہے۔ المصدر نفسه، ٢٤٠/٣. وينظر: كفایت المفتی، ٢٥٠/٣. ⋆ فلو الولاة كفارا يجوز للمسلمين إقامة الجمعة ويصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين ويجب عليهم أن يلتمسوا واليا مسلما اهـ رد المحتار- جبکہ سلطان مسلم نہ ہو تو اس کا حل وبدل عبارتِ منقولہ میں موجود ہے۔ فتاوی

ترجمہ: اگر حکمران وفات پا جائیں یا فساد کی وجہ سے حاضر نہ ہو سکیں اور ایسا کوئی نہ ملے جسے جمعہ قائم کرنے کا حق حاصل ہو، تو ضرورت کے سبب عام لوگ اپنے لیے ایک خطیب مقرر کریں گے، جیسا کہ جلد بیان کیا جائے گا۔ حالانکہ یہاں امیر یا قاضی کوئی بھی نہیں ہے۔ اس سے اس شخص کی جہالت واضح ہوتی ہے جو کہتا ہے کہ فتنہ والے دنوں میں جمعہ جائز نہیں ہوگا۔ حالانکہ وہ تمام ممالک جہاں کافروں نے قبضہ کیا، وہاں جمعہ صحیح ہے، جیسا کہ ہم جلد بیان کریں گے۔ ردُّ المُحتار، ۲/۱۳۸۔

رشید احمد گنگوہی رحمہ اللہ (۱۳۲۳ھ) فرماتے ہیں:

ثم اعلم أن مسألة الجمعة قد اختلفت فيه أقوال علمائنا في أنها تُتأدى في بلادنا هذه أم لا؟.. فقد اشتهر في أكثر البلاد أنه لا تجب الجمعة على من هو في بلادنا؛ لأنها ليست بدار الإسلام، وليت شعري من أين اخترعوا هذا الشرط! وليس لذلك في كتبهم أثر. وأما تركه ﷺ الجمعة بمكة فإنما كان لعدم الأمن وعدم القدرة على أدائها عيانا، لكونهم يتعرضون في ذلك لا لكونها دار حرب. الكوكب الدري، ٤١٣/١. وليراجع آخر كلامه في فتاوى رشيديه (۲/ ۸۱–۸۲، ن: المكتبة الحنفية).

محمودیہ (۱۲/ ۳۱۱-۳۱۲؛ ترتیب جدید: محمد فاروق، ن: مکتبہ محمودیہ). ⋆ (اگر ہندوستان کو دار الحرب قرار دیا جاوے تو) جمعہ پھر بھی فرض ہے اور بادشاہ مسلمان کا ہونا اس کے لیے شرط نہیں ہے۔ فتاوی دار العلوم دیوبند - ترتیب جدید - (۱۱۷/۵، ن: مکتبہ دار العلوم دیوبند، ١٤٤٢ هـ).

روایت اولی وثانیہ سے معلوم ہوا کہ جن بلاد پر کفار مسلط ہیں وہاں بلا تردد جمعہ لازم ہے، مسلمان اپنی جماعت میں سے کسی کو امام جمعہ بنا دیویں؛ جمعہ ادا وصحیح ہو جاوے گا۔ مصدرِ سابق، ۱۲۰/۵. وینظر: فتاوی فریدیہ (۱٤٥/۳)، کتاب الفتاوی (۳۳/۳-۳٦)، قاموس الفقہ (۱۲٤/۳-۲٥؛ خالد سیف اللہ رحمانی)، کتاب المسائل، ٤٥٧/۱-٥٨. ⋆ غیر مسلم ممالک میں مسلمان آپس میں کسی کو مقرر کرکے اسے جمعہ کی نماز کا امام بنا دیں، حاکمِ وقت کی اجازت کی ضرورت نہیں۔ (جمعہ کے لیے حاکمِ وقت کی شرط، فتوی نمبر: 144107200970؛ دار الافتاء: جامعہ علوم اسلامیہ علامہ محمد یوسف بنوری ٹاؤن). ⋆ وجاء فيها أيضا: جہاں اسلامی سلطنت قائم ہی نہ ہو اور وہاں جمعہ کی وجوب کی شرطیں پائی جائیں تو وہاں تمام مسلمانوں کی ذمہ داری بنتی ہے کہ کسی کو اپنا امام کو منتخب کرکے وہاں جمعہ قائم کرائے۔ (کیا جمعہ کی نماز قائم کرنا صرف ریاست کے حکمران کی ذمہ داری ہے؟ - فتوی نمبر: 144601102093).

ترجمہ: پھر جان لو کہ جمعہ کے مسئلہ میں ہمارے علماء کے اقوال میں اختلاف ہوا ہے کہ کیا ہمارے اس ملک (ہندوستان) میں جمعہ ادا کیا جائے گا یا نہیں؟ اکثر علاقوں میں یہ مشہور ہو گیا ہے کہ ہمارے اس ملک (ہندوستان) کے باشندوں پر جمعہ فرض نہیں؛ کیونکہ یہ دار الاسلام نہیں ہے۔ مجھے معلوم نہیں کہ انہوں نے یہ شرط کہاں سے ایجاد کر لی! اور اس کے حق میں ان کی (ائمہ کی) کتابوں میں کوئی دلیل بھی نہیں ہے۔ اور مکہ میں رسول ﷺ کا جمعہ ترک کرنا، یہ عدمِ امن اور اس کو علانیہ ادا کرنے کی عدمِ قدرت کی وجہ سے تھا؛ کیونکہ وہ اس وقت خطرات کا سامنا کر رہے تھے، دارالحرب ہونے کی وجہ سے نہیں تھا۔ الکوکب الدری، ۱/٤١٣۔

سلطان کی شرط کب لاگو ہوگی، اور کب لاگو نہیں ہوگی؟ اس بارے میں مختلف حوالے دینے کے بعد عبد الحی لکھنوی رحمہ اللہ (١٣٠٤ھ) فرماتے ہیں:

ولعلك تتفطن من هذه العبارات ونحوها أنه لا شك في وجوب الجمعة، وصحة أدائها في بلاد الهند التي غلبت عليها النصارى وجعلوا عليها ولاة كفار، وذلك باتفاق المسلمين وبتراضيهم، ومن أفتى بسقوط الجمعة لفقد شرط السلطان فقد ضل وأضل. (عمدة الرعاية، ٢/ ٣٢٣؛ دار الكتب العلمية).

ترجمہ: ان تمام عبارات اور اسی قسم کے بیانات سے امید ہے کہ آپ سمجھ گئے ہوں گے کہ بلا شبہ ہندوستان کی زمین پر — جہاں عیسائیوں نے دکن پر قبضہ کیا اور وہاں کافر حکمران مقرر کیے ہیں — جمعہ فرض ہے اور اس کا ادا کرنا صحیح ہے، اور یہ (نافذ ہوگا) مسلمانوں کی رضا اور اتفاق سے۔ اور جو شخص یہ فتویٰ دیتا ہے کہ سلطان کی شرط نہ ملنے کی وجہ سے (ہندوستان میں) جمعہ کا حکم نہیں، بلاشبہ وہ خود حق سے بھٹکا ہوا ہے اور دوسروں کو بھی حق سے بھٹکا رہا ہے۔ عمدۃ الرعایہ، ۲/۳۲۳۔

نوٹ:

اوپر بیان شدہ مختلف جملوں (متون) میں آیا ہے کہ یہی یہی صورت میں عام مسلمانوں کے لیے خطیب مقرر کر کے جمعہ ادا کرنا "جائز" ہے۔ یہاں لفظ "جائز"–"ناجائز" کے متضاد لفظ کے طور پر استعمال ہوا ہے۔ یعنی یہ واضح کرنے کے لیے کہ عوام کے لیے جمعہ پڑھانا ناجائز نہیں ہے (جیسا کہ امام ابو حنیفہ اور ابو یوسف رحمہما اللہ کا موقف ہے)۔ یہاں لفظ "جائز" کا مقصد یہ نہیں کہ ان مخصوص حالات میں عام لوگوں کے لیے جمعہ قائم کرنا "فرض" نہیں ہے، بلکہ

جائز یعنی یہ کہ اگر چاہیں تو جمعہ قائم کریں، چاہیں تو ظہر ادا کر سکتا ہے؛ معاملہ ایسا نہیں ہے۔ بلکہ اس صورت میں بھی عوام پر جمعہ قائم کرنا "فرض" ہے۔ مختصراً: ان تمام مقامات پر لفظ 'جائز'— 'ناجائز/صحیح نہ ہونے کا' جس رائے ہے، اس کے متضاد لفظ کے طور پر استعمال ہوا ہے۔ جمعہ 'قائم کرنے' یا 'نہ کرنے' کا اختیار (اختیاری حیثیت) موجود ہے، اس لحاظ سے استعمال نہیں کیا گیا۔ واللہُ سبحانہ و تعالیٰ أعلم۔

پنجم: اوپر بیان شدہ گفتگو کا اہم خلاصہ

–۱۔ کیا سلطان (خليفة المسلمين) یا اس کے نمائندے کی موجودگی یا اجازت کے بغیر جمعہ کی نماز قائم کرنا صحیح ہوگا یا نہیں؟ اس بارے میں اماموں کی دو رائے ہیں:

ایک۔ اکثر علما کا موقف یہ ہے کہ جمعہ صحیح ہوگا، جمعہ کی نماز کے لیے سلطان کی شرط لاگو نہیں ہے۔

دو۔ حنفی مذہب کا موقف یہ ہے کہ جمعہ صحیح نہیں ہوگا؛ کیونکہ ان کے نزدیک جمعہ کے قیام کی درستگی کے لیے ایک لازمی شرط ہے— سلطان یا اس کی اجازت ہونا۔

–۲۔ اگر سلطان کی غیر موجودگی ہو یا اس کی اجازت حاصل کرنا ممکن نہ ہو — ایسی کوئی حالت پیش آئے (مثلاً: وہ وفات پا گئے ہوں، یا محاصرہ میں ہوں)؛ تب امام ابو حنیفہ اور ابو یوسف رحمہما اللہ کے مذہب یہ ہے کہ مسلمان جمعہ ادا نہیں کریں گے، بلکہ ظہر کی نماز پڑھیں گے۔ لیکن امام محمد رحمہ اللہ کے مذہب یہ ہے کہ وہ متحد ہو کر کسی اہل شخص کو خطیب مقرر کر کے جمعہ قائم کرے گے۔ اسی رائے پر ہی فتویٰ ہے۔ مذکورہ صورت میں احناف کے علماء اور مشائخ نے امام محمد رحمہ اللہ کے رائے کو قبول کیا اور اسی کے مطابق فتویٰ دیا۔

–۳۔ اہلِ حنفی کے نزدیک جمعہ قائم کرنے کے صحیح ہونے کے لیے ایک لازمی شرط ہے — سلطان، جس کے بغیر جمعہ ادا کیا جائے تو وہ صحیح نہیں ہوگا۔ تاہم کچھ معاملات میں اہلِ حنفی علماء نے ضرورت کے سبب سلطان کی موجودگی یا اس کی اجازت کے بغیر جمعہ قائم کرنے کو جائز قرار دیا ہے؛ مثلاً:

۱۔ اگر وہ وفات پا جائیں۔

۲۔ اگر کسی شرعی عذر کے بغیر وہ عناداً یا نقصان پہنچانے کے لیے جمعہ قائم کرنے

سے منع کریں۔

۳۔ اگر حاکم کافر ہو، یا اسلامی ریاست کو کفار نے فتح کر لیا ہو۔

٤۔ اگر حاکم کافر ہو — وہاں کے مسلمانوں پر فرض (لازمی ذمہ داری) یہ ہے کہ (جمعہ کے صحیح ہونے کے لیے سلطان کی شرط کے بغیر اگر دیگر شرائط موجود ہوں) خود ایک خطیب مقرر کریں اور جمعہ قائم کریں۔

زیرِ بحث مسئلے کے بارے میں محترم ابو محمد عبد اللہ المهدی (حفظہ اللہ) نے لکھا ہے، (جس کی اُردو صورت یہ ہے):

حنفی مذہب میں عام طور پر جب سلطان (ریاست کا سربراہ) موجود ہو اور وہ جمعہ کی انتظامیہ کرے، تو جمعہ کی نماز کے صحیح ہونے کے لیے سلطان یا سلطان کے نائب کی موجودگی یا ان کی اجازت شرط ہے۔ ورنہ جمعہ صحیح نہیں ہوگا۔ تاہم سلطان کی غیر موجودگی یا سلطان کے جمعہ چھوڑ دینے جیسی مخصوص حالتیں ایسی ہیں جس میں یہ شرط لاگو نہیں ہوتی۔ تب مسلمانوں پر فرض ہے کہ وہ اپنے درمیان سے کسی ایک کو امام مقرر کر کے جمعہ قائم کریں۔ سلطان کی اجازت نہ ہونے کی بہانے جمعہ چھوڑنا جائز نہیں ہے۔..

لہذا حنفی مذہب کے مطابق جمعہ کے صحیح ہونے کے لیے سلطان یا سلطان کے نائب کی موجودگی یا اجازت کی شرط صرف اس وقت لاگو ہوگی، جب مسلمانوں کے پاس ایسا سلطان موجود ہو جو نظام کے مطابق جمعہ قائم کرے۔ اس کے برعکس، اگر ایسی حالت ہو کہ سلطان موجود ہونے کے باوجود جمعہ قائم کرنے کی ذمہ داری انجام نہ دے، یا کسی فتنہ یا مشکل کی وجہ سے اس کی اجازت حاصل کرنا ممکن نہ ہو، یا مسلمانوں کے کوئی سلطان ہی موجود نہ ہو، تو ان صورتوں میں امام کی موجودگی یا اجازت پر جمعہ موقوف نہیں رہے گا۔ بلکہ ایسی صورتوں میں مسلمانوں پر فرض ہے کہ وہ خود جمعہ کے لیے ایک امام مقرر کریں اور اسی امام کی امامت میں جمعہ ادا کرے گا۔ (
https://fatwaa.org/2020/06/24/1166/)۔

هذا، وصلى الله تعالى على سيد الأنبياء وخاتم النبيّين محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين أولا وآخرا، وظاهرا وباطنا.

حررہ:

الراجی رحمة ربہ محمد توحید الاسلام بن ابو طاہر،

نواکھالی - بنگلہ دیش عفی عنہ

Email: taw9613hid@gmail.com

بتاریخ:

١٤ ذوالقعدہ ١٤٤٦ھ

مطابق: ٢٣ مئی ٢٠٢٥ء